



Le Président Hollande
interpellé sur la Guerre
Chimique contre le Rif

Le Monde
Amazigh

الأمازيغي العالمي

Le Monde

www.amadalpresse.com

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476
العدد: 172 13 مارس - Mars - 2015 / 2965 1000 الثمن: 5 دراهم / 1.5 Euro

الأمازيغ يرفضون نتائج إحصاء الحليمي



المرأة يكرمها الأمازيغ في يومها العالمي



• المديرية المسؤولة

أمنية الحاج حماد أكورت

ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزك

سعيد الفرواح

• المتعاونون:

منتصر أحوي (إثري)

سعيد باجي

خير الدين الجامعي

يونس لوكيلي

• كتاب الرأي:

محمد بسطام

مبارك بولكيد

علي أوعسري

علي أمصوبري

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزك

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:

2001/0008

* الترميم الدول: 1476-1114

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة

المكتوبة أ.م.ش. 046-06

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadalpresse.com

• السحب:

GRUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

وتستكملها بإقرار كل قانون في غياب القانون التنظيمي للامازيغية، وإلا فهم يتواجدون في مواقع بالدولة ويملكون سلطات تنفيذية وتشريعية، ولكن للأسف يتدخلون بكل ثقلهم حين يتعلق الأمر بمصالحهم الشخصية و الحزبية الضيقة، ويتقاعسون حين يرتبط الأمر بأمن واستقرار المغرب الذي تدخل الامازيغية كذلك في صلبه، وقد رأينا جميعا كيف خرج الامازيغ إلى جانب السخاطين من الشعب سنة الربيع الديمقراطي، وإذا كان ترسيم الامازيغية قد نفس إلى حد ما من الاحتقان الذي يسري في أوساط ملايين الامازيغ، فإن الضحك على ذنونهم والتلاعب بهم لسنوات يعد من وجهة نظرنا مغامرة غير مأمونة بمصر البلاد و العباد.

بالنسبة للنشطاء الامازيغ فلم يعد ما ستقوم به الحكومة والأحزاب الممثلة في البرلمان يكترون له وإنما هم مشغولون بتحديد الجهات البديلة التي يمكن التوجه إليها لتحقيق إقرار شامل وحقيقي لحقوقهم وهي واضحة ومعلومة، و هي التفعيل الشعبي للامازيغية احب من احب و كره من كره.

وقد قال الحكيم الامازيغي قديما:
 ⵓⵏ ⵏⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ
 ⵏⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ
 ⵏⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ
 bdd ad tagt! azl, ad tawit!
 qim, ur tllit ur tllit

يعادون الامازيغية قبل ترسيمها، سياسة تتمثل في عدم القيام بأي شيء والإكتفاء بتزديد الكورال وراء الحركة الامازيغية، لذا فحين يطالب الامازيغ هؤلاء بإقرار أي حق من حقوقهم، يستمره هؤلاء السياسيون والمسؤولون في مناسبات أمازيغية أو حزبية محدودة ليعيدوا تكراره على مسامعهم إعمالا ب «بضاعتكم ردت إليكم».

إننا، ونحن نتابع سلوكات المسؤولين المغاربة في الدولة والحكومة والبرلمان، لا يغيب عنا أنهم وهم يسارعون الخطى لتزجير جملة من القوانين التنظيمية تهم أوارشا حساسة وإستراتيجية ممتدة لعقود، يفعلون ذلك في ظل غياب أي حديث أو سياسة جدية لإقرار القانون التنظيمي للامازيغية، وبالتالي فهم يبنون كل أورش ومشاريع «مغرب ما بعد 2011» على أساس الدستور القديم وباعتبار اللغة الرسمية الوحيدة للبلد هي العربية، وبشكل آخر يفرغون القانون التنظيمي للامازيغية من أية فعالية حتى قبل صياغته، إذ حتى لو خرج إلى حيز الوجود بمعجزة، فسيصطدم بترساة من القوانين التنظيمية المناقضة له والتي يقتضي لتغيير كلمة فيها بعد ذلك إلى إجراءات معقدة وطويلة تفوق إدخال تعديلات على الدستور نفسه.

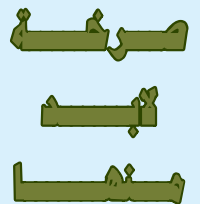
إن من يتباكون من السياسيين المغاربة على عدم تفعيل ترسيم الامازيغية إنما يفعلون ذلك كذبا ويتواطئون في مؤامرة واضحة تبتدأ فصولها بمرور كل دقيقة

يجيد مسؤولونا العمل وفق مقولة ميكافيلي في كتابه الأمير التي مفادها أنه «لم يسبق لأحد أن فشل في اختلاق الأعذار والمبررات»، إذ ونحن نقرب من مرور السنة الرابعة على ترسيم الامازيغية في الدستور المغربي، لا زال هؤلاء المسؤولون في الحكومة والبرلمان يخلقون المبررات والأعذار تلو الأخرى للتغطية على تقاعسهم في تفعيل النص الدستوري المتعلق بالامازيغية، إلا ان هذه الأعذار الأقبح من الزلات التي قدموها طيلة أكثر من ثلاث سنوات ربما قد تنطلي على بعض من عامة الناس.

ولكن لن تنطلي على الجميع، حين لا يكتفي هؤلاء «الزعماء» أمعاء الأحزاب، رؤساء الفرق البرلمانية ومسؤولين بالدولة، بتوظيف هذه التبريرات والأعذار، بل يلجؤون للعمل بسياسة تعويم المشاكل من خلال تبنيها، كما يفعل أي ديكتاتور في مقابل السخاطين من أفراد الشعب، وهو ما يفسر لجوء كثير من السياسيين والمسؤولين المنتهزين في أجهزة ومؤسسات الدولة لمطالبة المبني للمجهول بتفعيل ترسيم الامازيغية، بل أكثر من ذلك يتصرفون ويتحدثون كضحايا، ولعل المستمع إليهم تستبد به الدهشة وهو يتساءل عن موقع هؤلاء في أحزابهم ودور برلمانيهم ويكتفون بتزديد الكورال وراء فئات الشعب المهمشة والمضطهدة حين تصرخ ساخطة من أجل حق من حقوقها المهضومة منذ عقود لعلها سياسة جديدة لدى من كانوا



أمنية ابن الشيخ



التجمع العالمي الامازيغي يحت فرنسا هولاند على الاعتراف بمسؤولية فرنسا عن الحرب الكيماوية ضد الريف

والمراجع والفصول المتعلقة بالحملة العسكرية التي شنتها الدولة الفرنسية على الريف والتي عمدت إلى إخفاء والتعتيم على استخدام الأسلحة الكيماوية و/أو المروعة والاتفاف على الحقيقة التاريخية..

5- دعم الجمعيات الثقافية والعلمية المهمة بالعمل والبحث في مجال الآثار المترتبة عن استخدام الأسلحة الكيماوية بالريف الكبر..

6- أداء وتسوية التعويضات الاقتصادية ذات الطابع الفردي المتعينة في حال المطالبة بجر الضرر.

7- المساهمة في جر الضرر الجماعي وأداء الدين التاريخي تجاه سكان الريف.

8- تجهيز مستشفيات الريف، وخاصة بالحسيمة والناظور، بوحدات صحية مختصة في علاج الأورام السرطانية والتي تساهم في تقليص نسبة الامراض المسببة للسرطان..

تتمنى سيدي الرئيس، ان نحظى بجلسة استقبال من طرفكم، وذلك لنتمكن من استعراض الشككة أمامكم بحيث يمكنكم، بمعية المجتمع المدني، مناقشة ويحث سيل جر الضرر لفائدة الريف الكبر والسكان المعنيين.

لقد تمكنت عدة شعوب من الحصول على تعويض كبر للضرر الذي طالها جراء الجرائم التي ارتكبت من طرف الاستعمار، وقد أن الأوان لكي يُنصف سكان الريف من خلال الحصول على تعويضات عن الجرائم التي ارتكبت ضدهم..

وتقبلوا سيدي الرئيس، أسمي عبارات التقدير والاحترام.

الامضاء:
 رشيد راخا
 رئيس التجمع العالمي الامازيغي



إن الغرض من هذه الرسالة هو أن تلفت انتباهكم إلى ما لعبته فرنسا من دور في هذه الحرب وذلك في تحد للقواعد الأساسية والمبادئ الإنسانية، ونود بالخصوص ان نطلب من سيادتكم أن تتدخلوا لما لكم من سُلط، لحمل الدولة الفرنسية على:

1 - الاعتراف الرسمي بمسؤوليات الدولة الفرنسية في الحملات الحربية ضد السكان المدنيين في الريف الكبر خلال سنوات 1921-1927.

2- تنظيم تظاهرات والقيام بأعمال وأشكال احتفالية للنضال والتضامن مع الضحايا وأحفادهم وكذا المجتمع الريفي، وذلك كشكل من أشكال التعبير عن الاعتذار من طرف الدولة الفرنسية لضحايا هذه الحرب.

3- تسهيل أعمال البحث والتحقيق التي يقوم بها المؤرخون وكل من يريد معرفة الحقائق التاريخية من خلال فتح الطريق أمامهم للإطلاع على الأرشيفات العسكرية الفرنسية..

4- مراجعة وإعادة النظر في الشروح

الخلقية.

سبدي الرئيس،

في إطار مبدأ استمرارية الدولة، التي تتحملون اليوم مسؤولية رئاستها، نود ان نسترعي انتباهكم إلى أمرين مهمين:

1- الاستخدام والتواطؤ في استخدام الأسلحة الكيماوية كأسلحة للدمار الشامل ضد السكان المدنيين..

2- ما تسببه هذه الأسلحة الكيماوية للدمار الشامل المستخدمة من آثار سرطانية وتشوهات خلقية..

وذلك تكون فرنسا مسؤولة عن جرائم الحرب التي لا يزال أبناء وأحفاد ضحايا الأوس يعانون لحد الساعة من آثارها. إن ما يقارب 80 ٪ من المرضى بالسرطان الذين يتواجدون اليوم في مستشفيات الرباط للعلاج يتحدرون من الريف الكبر. ولا تزال هذه المنطقة المهمشة في شمال المغرب بدون مستشفيات متخصصة وتفقر إلى البنيات التحتية وغير ذلك من الامكانيات التي يمكن ان تستفيد منها الساكنة المحلية.

الحكومة الفرنسية ووزارة تحدر من نفس المنطقة، وهي السيدة نجاة فالو بلقاسم، وباستطاعتها ان تطعن على هذا الامر، لم تسلم أي عائلة في منطقة الريف من آثار هذه الحرب من خلال ما طال أو يطال أفرادا منها من تشوهات ومعاناة من مرض السرطان..!

سبدي الرئيس،

نود الاعتقاد ان البلد الذي تمثلونه، والذي يرفع شعار الدفاع عن حقوق الإنسان، لا يمكنه ان يبقى غير مبالي بالظلم وانتهاك الحقوق الأساسية والأذى الذي يتعرض له المدنيين العزل.

الموضوع: تعويض ضحايا آثار الحرب الكيماوية ضد الريف الكبر

السيد الرئيس،

لقد كانت لبلدكم، فرنسا، بداية القرن المنصرم، مسؤولية فرض نظام الحماية على المغرب (الامبراطورية الشريفة سابقا)، وكان من المفروض ان تضمن فرنسا، بحكم ذلك، حماية المغرب في حدوده الاصلية، إلا ان ذلك لم يقع بحيث تم تعريضه للتقطيع والتقسيم وفرضت عليه «هدنة» زائفة عن طريق السلاح والدم..

كان على فرنسا بوصفها «دولة متحضرة»، ان تلتزم، وفقا للتقاليد والقوانين المتعارف عليها في حالة الحرب، بالدفاع على وجه الخصوص عن السكان المدنيين وأن لا تتواطأ أو تستخدم الأسلحة المحظورة ضد السكان العزل المسلمين ..

ومع ذلك، فإن الوثائق والأرشيفات والدراسات أثبتت أن فرنسا تواطأت في مرحلة أولى مع إسبانيا من خلال بيعها أسلحة كيماوية للدمار الشامل، قبل ان تقدم بدورها على استخدامها ضد أبناء الريف (سكان شمال المغرب)، وذلك خلال حرب التحرير التي قادها الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي.

إن الحرب الكيماوية ضد الريف الكبر، ليست فقط انتهاكا لأبسط قواعد قانون الحرب، لكنها أخطر من ذلك، حيث أن أبناء وأحفاد ضحايا الأوس ما يزالون يعانون لحد الساعة من آثارها..

لقد أثبتت عدة دراسات قام بها خبراء في مجال علم الوراثة آثار المواد المستخدمة في تلك الحرب (الإيبيريت أو غاز الخردل، الفوسجين، الديسفوسجين، والكلوروبيرين..).

ومسؤوليتها في الإصابة بالسرطان والتشوهات

01104 0C07%

0C0L0E
IHC0Y0S0

0C07^ Σ4%Λ0I ΣR11Σ!

-50%

ΧΗ 3 +C0+ΣXΣI
+ΣCЖП%O0*



ΣCЖXXΣ



0C0I%CC0X



0I+ΣOIΣ+



www.iam.ma

بموازاة إعلان السيد أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط عن النتائج النهائية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، ارتأت جريدة العالم الأمازيغي أن تنشر التقرير الكامل الذي أنجزته منظمة التجمع العالمي الأمازيغي حول الخروقات التي شابت عملية الإحصاء، التقرير الذي يضم معطيات ميدانية وبيانات وتقارير لهيئات وجمعيات مدنية، مع حقائق حول قبائل أمازيغية قاطعت الإحصاء لأسباب تجدونها ضمن التقرير أسفله.

الأمازيغ يرفضون نتائج إحصاء الحليمي

- ذكرت جريدة المساء المغربية في عددها يوم الخميس 11 شتنبر 2014، أن النائبة البرلمانية أمينة ماء العيدين دخلت في جدل صامت مع باحثة الإحصاء حين سألتها عن رب الأسرة الذي يصرف على البيت.

* استغلال الدين

- على الرغم من المقاطعة العلنية للأمازيغ وضمنهم منظمة التجمع العالمي الأمازيغي للإحصاء، إلا أن الدولة لجأت في خطوة خطيرة إلى منابر الجمعة بمختلف مساجد المغرب من أجل حث المصلين والمصلبات على إنجاح عملية الإحصاء العام المقرر يوم الإثنين فاتح شتنبر 2014، وذلك من خلال خطبة موحدة وزعت على خطباء الجمعة بعدد من مدن وقرى المملكة.

وركزت خطبة الجمعة ليوم 29 غشت 2014، التي عممتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على معظم خطباء المساجد، على أهمية عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى، وحثت المواطنين والمواطنات على التجاوب بشكل إيجابي وعلمي مع الإحصاء، و حسن استقبال الشرفين والمواطنين معتبرة الإحصاء «مقصدا شرعيا عظيما وهذا دينيا».

وتتلخص خطورة تصرف الدولة فيما يلي:

- تحويل المقاطعة للإحصاء إلى كفار بالمقاصد الشرعية والأهداف الدينية مع ما يمثله ذلك من إصدار غير مباشر لفتوى دينية تمثل خرقا للقانون ولتقتضيات الدستور المغربي نفسه خاصة الفصول التالية:

- الفصل 3 الذي ينص على أن «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية».

- الفصل 6 القاضي بكون «القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الجميع، أشخاصا ذاتين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، ولمزمون بالامتثال له».

وكون «تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنات، والسواورة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية».

- الفصل 25 الذي ينص على أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة للجميع أشكالها».

- الفصل 41 الذي حدد المجلس الأعلى كجهة وحيدة مخول لها إصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا.

القيام بحملة إعلامية شيطنة مقاطعي الإحصاء وتهديد المواطنين للمقاطعين الإحصاء بالعقاب كذباً

* تهديد المقاطعين للإحصاء:

- وسائل الإعلام المغربية وضمنها «الموتان عدد 11 شتنبر 2014»، ويومية «الأخبار» في عددها يوم 29 غشت 2014، نقلت تهديد وتحذير أحمد لحليمي، المندوب السامي للتخطيط المشرف على الإحصاء، للأشخاص المقاطعين للإحصاء أو الذين يرفضون الإحصاء بمعلومات والإجابة عن أسئلة استمارة الإحصاء العام للسكان، بعقوبات تطبق في حقهم كما ينص على ذلك القانون، معللا ذلك بكون الإحصاء «عملية وطنية هامة تهم الجميع، وتساهم في إرساء سياسات عمومية في صالح البلد».

- أوردت جريدة العلم في عددها يومي السبت والأحد 30 و31 غشت 2014، أن المندوبية السامية للتخطيط توعدت استنادا إلى دليل الباحث، كل من رفض الإمتثال لإجراءات الإحصاء أو أدل عمدا بتصريحات غير صحيحة بعقوبة صارمة طبقا لمقتضيات الفصل 609 خاصة الفقرة 11 من القانون الجنائي.

وإلى حدود الآن أي (20 مارس 2015) لم يتم تسجيل ولو حالة واحدة لمغاربة قاطعوا الإحصاء وتبعوا قانونا بعد ذلك، رغم أن فئات واسعة من المواطنين قد قاطعت العملية.

* الحملة الإعلامية ضد المقاطعين للإحصاء:

- على قناة «ميدي 1» استضاف برنامج ملف للنقاش يوم الأحد 07 سبتمبر 2014، أحمد لحليمي العلمي المندوب السامي للتخطيط المشرف على الإحصاء، وفي سؤال مقدمة البرنامج حول الانتقادات التي وجهت إليه بخصوص الأسئلة المتعلقة بالأمازيغية، أجاب لحليمي أن «هناك جانب آخر لبنيان فيه الهضرة من قبل من قال عنهم أنه لا يدري إن كانوا ناشطين أو منشطين (بفتح النون)»، وأضاف أن السؤال حول هل تقرأ وتكتب الأمازيغية بحرف تيفيناغ كان مبادرة من الإحصائيين وإضافة، وأنه تساءل بعد احتجاج من سماهم (منشطين بفتح النون) أمازيغ «ماذا سنفعل غانزولو هاذ تيفيناغ».

- في حوار مع جريدة أخبار اليوم في نهاية يوليو 2014 قال أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط أنه «يرفض على الإطلاق أي تغيير لأسئلة استمارة الإحصاء استجابة لطالب الأمازيغ، وأن سؤال اللغة الأم للمغاربة خطير جدا وممنوع كليا ولا أخلاقي ولا مهني ويتدخل

اللسان ثلاث أنواع من البيانات المتعلقة باللغة الأم يمكن جمعها في التعداد، وتشمل ما يلي:

- اللغة الأم، وتعرف بأنها اللغة التي يتكلمها الفرد في طفولته المبكرة.

- اللغة المستخدمة عادة، وتعرف بأنها اللغة التي يتكلمها الفرد في الوقت الراهن، أو في أغلب الأحيان، في منزله...

- القدرة على التخاطب بلغة معينة أو أكثر.

وفي سياق جمع البيانات عن اللغة المستعملة أو عن اللغة الأم، تؤكد الأمم المتحدة على أهمية بيان كل لغة لها أهمية عديدة في البلاد لا اللغة السائدة فحسب.

أحمد لحليمي أكثر من ذلك قام فيما يتعلق باللغة الأمازيغية بما يلي:

- أعلن في تصريحات إعلامية مختلفة رفضه تطبيق توصيات الأمم المتحدة المتعلقة باللغة الأم، بل أكثر من ذلك أعطى حملة إيديولوجية غير مفهومة للغة الأم، إذ اعتبر في حوار له مع جريدة أخبار اليوم المغربية بتاريخ 25 يوليو 2014، أن طرح سؤال حول «اللغة الأم للمغاربة» خطير جدا وممنوع كليا ولا أخلاقي ولا مهني ويؤدي إلى

أشياء خطيرة.

- أيام قبل انطلاق عملية الإحصاء، وفي قرار يكشف عن ارتجالية

أعلن أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط يوم الإثنين 16 مارس 2015، عن بعض نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي أجري ما بين فاتح و20 شتنبر من السنة الماضية، مؤكدا على أنه تم لأول مرة تحقيق تغطية استثنائية لسكان المملكة المغربية وصل معدلها إلى 98,62 في المائة، مشيرا إلى أن عدد سكان المغرب بلغ في شتنبر الماضي، 33 مليون و848 ألف و242 نسمة، منهم 33 مليون و762 ألف و36 مواطنين، و86 ألف و206 أجنبي، فيما بلغ عدد الأسر 7 ملايين و313 ألف و806 أسرة، وأن نسبة النتم في المملكة المغربية، قد ارتفعت إلى 60,3 في المائة، بالإضافة إلى كون 70,2 من الساكنة يتركزون، حسب التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، بخمس جهات. هذا ولم يذكر أحمد الحليمي أي معطيات تفصيلية حول بقية المعطيات مشيرا بالمقابل إلى أن مندوبيته قامت بالشروع في معالجة الاستمارات، مباشرة بعد جمعها، بإيلاء الأسبقية لحصر عدد السكان على الصعيد الوطني ومختلف الجماعات الترابية، فيما تتواصل حسب ما قاله معالجة باقي مواضيعها بما تضمنته من أبعاد تندرج في مجال الرأسمال غير المادي، ومعطيات تحيل على ظروف معيشة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مبرزا أن الهدف من ذلك هو إصدار النتائج الكاملة للإحصاء في أقرب الآجال.

ونظرا لكون الإحصاء العام للسكان والسكنى عملية كبرى تعتمد أعدادا ضخمة من الباحثين والمراقبين والمشرفين، ونجاحها رهين بمدى جودة التكوين وتمكن طاقم الإنجاز من التعليمات اللازمة للاستعلام بشكل صحيح ودقيق عن عدد أفراد الأسر وخصائصهم الديموغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لكون الإحصاء تضمن خروقات وتجاوزات عدة، وبالترزامن مع إعلان المندوب السامي للتخطيط عن أولى نتائج الإحصاء العام للسكان الذي أجري في شتنبر من السنة الماضية، أصدر التجمع العالمي الأمازيغي تقريرا شاملا حول عملية الإحصاء يورد فيه مختلف الاختلالات والتجاوزات التي شابتها، وذلك على النماذج التالية:

1- خروقات بالجملة لتوصيات الأمم المتحدة حول الإحصاءات والمعايير الواجب إجراء الإحصاء وفقها، ومن ضمنها ما أعلن المندوب السامي للتخطيط المشرف على الإحصاء أحمد لحليمي تعمد عدم العمل بها.

2- عنصرية وتمييز ضد اللغة الأمازيغية «اللسان الأم لأغلبية المواطنين المغاربة».

3- التمييز ضد المرأة.

4- معطيات من مختلف فئات المواطنين المغاربة اللذين قاطعوا الإحصاء.

5- تدخل السلطة خارج القانون.

6- القيام بحملة إعلامية واستغلال الدين ضد مقاطعي الإحصاء ورفض الاستجابة لمطالبهم المسنودة بتوصيات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية للشعوب والإنسان، وكذا بدود القانون وفصول الدستور المغربي.

7- الأخطاء المتعلقة بخصائص الأفراد والسكن.

* تقرير منظمة التجمع العالمي الأمازيغي حول الخروقات التي عرفها الإحصاء العام للسكان بالمغرب لسنة 2014

* تجاهل وخرق توصيات الأمم المتحدة وما ورد في الدستور المغربي:

على الرغم من أن الدستور المغربي في تصديره يؤكد على أن «المملكة المغربية، العضو العامل النشط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مبادئها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشيبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا»، كما يؤكد ذات التصدير على أن المملكة المغربية تؤكد وتلتزم بما يلي:

- حماية منظومتها حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزؤ.

- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على علامة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه من المصادقة.

ورغم أن الدستور المغربي في فصله الخامس يقر بكون «الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها وصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء».

رغم ذلك، فقد رفض المندوب السامي للتخطيط أحمد لحليمي المشرف على الإحصاء، طرح سؤال حول «اللسان الأم» في استمارة الإحصاء، متجاهلا بذلك مطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب وضمنها منظمة التجمع العالمي الأمازيغي، كما تجاهل بشكل متعمد ما ورد في تقرير الأمم المتحدة المراجع والمنقح من طرف شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة برسم دورة إحصاءات 2010، الذي أورد فيما يخص



الصورة مأخوذة عن جريدة الصباح العدد 4484 بتاريخ 16 شتنبر 2014

مالك البيوت التي يقطنونها

يتعلق الأمر هنا بأحد المواطنين الذين لا يمكنهم مع إحصاء لحليمي، بيد أن الباحث أغفلوا إحصاءها ونجد ضمنهم: -شخصيات معروفة في مسانق كبيرة في مناطق منغمة لا يمكن إغفالها ولو في البلدان المتأخرة التي تجري أول إحصاء عام للسكان، وضمنهم: -المنذوب السامي لقدماء المحاربين وجيش التحرير، مصطفى الكتري الذي أورد موقع أمادال بريس في شنتبر 2014 من مقربين منه أنه لم يتم إحصاء أسرته: -الشيخ الفيزاري الذي صرح في تغريدة على حائطه في الفيسبوك يوم 22 شنتبر 2014 أنه لم يتم إحصاء أسرته المتعددة الأفراد: -الأسر التي تم إغفالها بسبب عدم وضوح الخرائط التي أنجزها لحليمي. كمثال على هذه الفئة، نورد ما جاء في الأحداث المغربية ليوم 16 شنتبر 2014، «يعاني الباحثون بدوار العرب في مدينة الصويرة من صعوبة التعرف على الأسر بسبب الطريقة التي رسمت بها الخرائط الخاصة بالدوار». -السكان الذين يكثرون غرما في منازل يستنكف أصحابها التصريح بهم مخافة الضرائب، وهنا نشير إلى ما جاء في جريدة الصباح ليوم 15 شنتبر 2014، التي أوردت أنه «من شأن إخفاء هذه المعلومات أن يؤثر سلبا على نتائج إحصاء، خاصة أن كل بيت باوي يزيد من عشرين شخصا ولا يصحح إلا ما يأكل من ستة أفراد». -الجهاديون الذين توجهوا إلى سوريا وتحاشى أسرهم التصريح بهم. -الأسر التي لم يتم فيها إحصاء أفراد الأسرة الغائبين، واكتفى الباحث بالإستعلاء عن خصائص رب الأسرة دون خصائص الزوجة والأبناء.

شخصيات مغربية أعلنت مقاطعتها للإحصاء:

-النائبة البرلمانية والفنانة فاطمة شاهو تبايعرانت التي قاطعت الإحصاء العام للسكان وأصدرت أغنية خاصة ضمن ألبوم لها حول العنصرية ونواقيصها. -المعتقلين الأمازيغيين في سجن تولال بمدينة مكناس حميد أوعوش ومصطفى أوسايا. -الصحفيان علي أنول وأبراهيم كرو. -الفاعل الجموعي عبد الصمد أوسايح والوزير السابق الذي أوردت جريدة الشعل في عددها يوم 18 شنتبر 2014، أنه طرد الباحث والمراقب: -رجل الأعمال عبد الكريم التازي. -الأطباء المتعلقة بخصائص الأفراد والسكن. -أوردت الجرائد العديد من الحالات التي تعمد أصحابها التصريح بأجوبة كاذبة وكذلك الحالات التي أبان فيها الباحثون عن مستوى جد هزيل: -جريدة الصباح ليوم 03 شنتبر 2014 أوردت أن المعلومات المصرح بها لا تطابق المخططات المتوفرة لدى أعوان السلطة». -الأحداث المغربية ليوم 05 شنتبر 2014: -حالة السيدة «نعيم»، التي كانت تدلي بأجوبة مناقضة لما يصرح به أبناءها، وتطلب من الباحثة ألا تدون إلا ما صرحت به هي، علما أن أجوبة أبنائها هي الصحيحة: -حالة العجوز لل زهرة الساكنة بالبيت الأول للسقوط والتي أضافت 4 أفراد إلى أعضاء الأسرة، فلما منها أن العملية تهم إعادة الإسكان وتوزيع الشقق. -جريدة الشعل 18 شنتبر 2014 التي أوردت أن «عملية الإحصاء، شابهها حسب بعض الباحثين والمراقبين، الكثير من التضييق والافتراء ... مع العلم أن الباحث في بعض الأحيان يكون من أبناء الحي نفسه مما يجعله يكشف الكذب والتضليل». -جريدة الأخبار ليوم 16 شنتبر 2014، أوردت أن «نائب برلماني يستغرب كيف أنه أجاب باحث الإحصاء أن عمر ابنه لا يتعدى سنة ومع ذلك سأل في أي مستوى يدرس». -الشيخ السلفي أبو حصص الذي صرح أن ابنه ازداد بالمدينة المنورة، فإذا بالباحث يسأله أين توجد هذه المدينة، وأنه سألته كذلك على المستوى الدراسي لولده رغم أنه أخبره أن عمرها دون الستين. نظرا لما سبق، ونظرا لكل ما نشر عن الارتجالية والعشوائية التي أجريت بها عملية الإحصاء التي كلفت المغرب حوالي 100 مليار سنتيم، باختساب كل المصاريف بما فيها رواتب الموظفين الذين جندوا منذ سنة 2012، في إنجاز الأعمال الخراطمية وغيرها من عمليات الإعداد والإنجاز.

ونظرا لكل الأخطاء والخرقات القانونية والتقنية والتنظيمية التي شابت مختلف مراحل الإحصاء، وعدم احترام توصيات الأمم المتحدة، وخرق القانون والدستور، وتجاهل مطالب المجتمع المدني. فإن التجمع العالمي الأمازيغي، يطالب الدولة المغربية بإجراء تدقيق خارجي لكل جوانب عملية الإحصاء العلمية، التقنية والمالية غيرهما، تلافيا لاعتماد معطيات مغلوطة في القرارات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المقبلة للبلاد. كما يطالب التجمع العالمي الأمازيغي بإقالة المنذوب السامي للتخطيط أحمد لحليمي الذي قضى أزيد من عشر سنوات في نفس المنصب، مع محاسبة قانونيا نظرا لكونه تعمد تجاهل توصيات الأمم المتحدة وخرق الدستور والقانون المغربيين، خاصة وأنه سبق وأن أشرف على إحصاء سنة 2004، الذي تم فيه تزوير نسبة الأمازيغ بالمغرب، وذلك جعلها أقل من نسبة المغاربة المتحدثين باللغة الفرنسية في البلاد. ويدعو التجمع العالمي الأمازيغي الدولة المغربية إلى احترام توصيات الأمم المتحدة ومعاييرها في الإحصاءات التي تجريها، من أجل بناء سياسته خاصة اللغوية والثقافية على أساس معطيات واقعية وليس سياسية أو أيديولوجية. نظرا لكون سيادة الدولة مرتبطة بمقوماتها اللغوية والثقافية وهويتها المتفردة في حوض البحر الأبيض المتوسط وتمازغا، وأي مس بترك المقومات يعد مسا بسيادة الدولة وإضعافا لها.

شمولية إحصاء السكان والسكني

المقاطعون للإحصاء:

فيما يخص مقاطعة الإحصاء، أغلب الجرائد المغربية أعلنت منذ اليوم الأول عن الصعوبات الجامة التي يواجهها باحثو الإحصاء، إلا جريدة الاتحاد الاشتراكي التي أعلنت في عدد يوم 02 شنتبر عن «انطلاق الإحصاء العام للسكان وفشل دعوات المقاطعة». ورغم ذلك فإن المنذوب السامي للتخطيط أحمد لحليمي المشرع على الإحصاء لم يصرح إلى حدود كتابة هذا التقرير بعد الأسر المقاطعة للإحصاء التي سنورد تعدادا بأهم فئاتها، كما أوردتها المصادر الصحفية الورقية والإلكترونية التي تسنى لنا الإطلاع عليها: -قبائل وتجمعات سكنية برمتها: القبائل التي تتواجد فوق أراضي الجماعات السلالية التي تبلغ مساحتها حسب إحصاءات رسمية أزيد من خمسة عشرة مليون هكتار، وسبب تدميرها من نزاع أراضيها ونزاعها المستمر مع وزارة الداخلية ومع مندوبي السامية للماء والغابات، أعلن كثير من أفرادها مقاطعتهم للإحصاء العام للسكان والسكني ونقدم كأتملة: -قبائل صنهاجة التي أعلنت فيدرالية جمعياتها في بيان رسمي نشر بعد من وسائل الإعلام أن أفرادها البالغين نصف مليون نسمة سيقاطعون الإحصاء. -القبيلتين الأمازيغيتين آيت مروول وآيت إمرابطن بالأطلس المتوسط التي أعلنت مقاطعة الإحصاء وضغط السلطات عليها للتراجع: -سكان الضفة اليسرى للسند التي للجماعة القروية أنجيل بدائرة بولان الذين أوردت جريدة (جريدة الصباح 02 شنتبر 2014 «دواوير ببولان تهدد بمقاطعة الإحصاء»). -ساكنة جماعة آيت شريبو بالجماعة القروية واويزغت في إقليم أزيلال قاطعت الإحصاء. -تلك القبائل والتجمعات التي قدمناها كنماذج تصاف إليها: -القبائل المتواجدة بالأقاليم الجنوبية الصحراوية للمغرب التي تتعاطف مع الأفكار الانفصالية. -ضحايا أكيم إيزنك. -منظمات وجمعيات: -التجمع العالمي الأمازيغي، الذي قام بحملة إعلامية وحملة ميدانية واسعة شملت كل جهات المغرب وتضمنت لقاءات مع منظمات المجتمع المدني ومختلف فئات المواطنين، كما تم في إطارها توزيع منشائر تدعو لمقاطعة الإحصاء. -جمعية ماسينيسا بإقليم طنجة. -جمعية تازويزيت بإقليم تارودانت التي أصدرت بيانا دعت من خلاله عموم السكان إلى مقاطعة الإحصاء العام للسكان والسكني، كما قامت بحملة ميدانية بالمنطقة. -جمعية أغناسن آيت شيشار بإقليم الناظور. -طلبة محاميد الغزلان. -مجموعة «الأمم» للمعتقلين بإقليم العيون. «موقع مشاهد أورد يوم 27 غشت 2014 أن معطى مدينة العيون أصدرت بيانا يدعو فيه المندوبية السامية للتخطيط إلى تحمل ما سموها مسؤولية عواقب «مقاطعتهم» للإحصاء، جراء «إقصاءهم» من المشاركة في هذه العملية على غرار بقية المدن الأخرى، في حين دعا المصدر ذاته عائلات المعتقلين إلى «مقاطعة» الإحصاء العام للسكان والسكني.

المواطنون بالأحياء الراقية:

-جريدة أخبار اليوم في عددها ليوم الثلاثاء 09 شنتبر 2014، وتحت عنوان «الباحثون في الإحصاء يعيدون بأوراق فارغة من الأحياء الراقية بمدينة الدار البيضاء» أوردت خبرا تتحدث فيه عن تحول الصعوبات التي تواجه باحثي الإحصاء مع مقاطعة المواطنين للعملية تحولت إلى واقع، حيث أن باحثي الإحصاء يعيدون بأوراق فارغة من الأحياء الراقية وأوردت كنماذج منطقة بوركوك وحي عين الدياب، وأوردت معطيات حول كون الباحثين لا يتمكنون من ملء إلا استمارة أو اثنين في اليوم، وأن العائلات تكلف الخدمات أو حراس الفيلات بالإجابة على أسئلة باحثي الإحصاء. -صحيفة الناس في عددها ليوم الثلاثاء 09 شنتبر 2014، أكدت أن مواطنين بمدينة طنجة رفضوا المشاركة في الإحصاء وأن آخرين قدموا معطيات تضليلية، خاصة فئات تقطن بأحياء راقية. -مدير جريدة الأخبار رشيد نيني خصص عموده اليومي «شوف تشوف» في عدد جريدة الأخبار ليوم 16 سبتمبر 2014، للشخصيات والأقرباء الذين رفضوا التجاوب مع الإحصاء، وذكر منهم تاجر المجوهرات بقبلا بإيموزار طريق فاس، وأثرياء بمنطقة أنفا العليا وعين الدياب بمدينة الدار البيضاء، ووزيرين سابقين بالعاصمة الرباط:

السكان المهمشون:

-جريدة المساء في افتتاحيتها ليوم الأربعاء 03 شنتبر 2014، أوردت أن عملية الإحصاء انطلقت في يومها الأول بفقر شتير ونفور أشد من الأسر خاصة في المناطق المهمشة، إلى درجة أن بعض المكلفين بالإحصاء اضطروا إلى إبلاغ مسؤوليهم المركزيين إلى أنهم لم يتمكنوا من إحصاء سوى عدد الأسر التي قاطعت الإحصاء. -أحياء متعددة بمدينة قلعة السراغنة، فحسب جريدة الأخبار ليوم 10 سبتمبر، «يبقى دوار الكورس على مشارف مدينة قلعة السراغنة أكبر النقط الراضة للإحصاء، حيث أمتعت أزيد من 240 أسرة عن التجاوب مع الباحثين وأوردت قبل ذلك أن الأسبوع الأول سجل العشرات من حالات الرض في كل من أحياء المرس والقدس والنور والكورس». -العديد من سكان طنجة، فحسب موقع الشمال بريس ليوم 07 سبتمبر، يواجه الباحثون صعوبات جامة في الحصول على المعلومات الإحصائية المطلوبة، إذ يجدون أنفسهم عاجزين على إقناع السكان للإجابة عن أسئلتهم ومدهم بالمعلومات اللازمة لاستمارةهم، بسبب رفضهم القاطع لفتح أبواب منازلهم واستقبال المكلفين بهذه العملية».

المسنون الذين أغفل الباحثون إحصاءهم أو لم تصرح بهم أسرهم أو

في إثنية وأصول الناس، وسيدخلنا في أشياء خطيرة». - في افتتاحيته بجريدة أخبار اليوم عدد الجمعة 25 يوليو 2014 معلونة ب«دعوات الفئحة نائمة»، هاجم توفيق بعشرين مدير الجريدة الحركة الأمازيغية، وادفع بقوة عن أحمد الحليمي المنذوب السامي للتخطيط على خلفية اتهام هذا الأخير من قبل الأمازيغيين بتزوير نسبة أمازيغ المغرب في إحصاء سنة 2004، وكذا اعتماده لإستمارة إحصاء تمييزية وعنصرية ضد الأمازيغية والأمازيغ في إحصاء شنتبر 2014، متجاهلا توصيات المنظمات الدولية ومطالب الحركة الأمازيغية في المغرب.

* توظيف وتدخل السلطة

- أوردت جريدة المساء المغربية في عددها 2469 ليوم 04 سبتمبر 2014، أن عددا من المراقبين المشاركين في عملية الإحصاء رفضوا تقديم معلومات لأعوان السلطة بشأن المناطق التي كلّفوا بإحصائها، حيث طلب مقدمون بشيوخ بمدتهم بمعطيات حول الأسر والمساكن. - جريدة العلم في عددها ليوم الأربعاء 03 شنتبر 2014، أوردت أن وزارة الداخلية تتدخل للحصول على معطيات الإحصاء في سابقة تثير الشكوك حول مصداقية العملية، حيث وزعت وزارة الداخلية جدول يضم خانات حول عدد المنازل المحصية وعدد الأفراد «تتوفر العلم على نسخة منه» يعنى بشكل يومي من طرف المراقبين الميدانيين المشاركين في عملية الإحصاء، في خرق سافر للقانون وميثاق الإحصاء الذي وضعت المندوبية السامية للتخطيط نفسها والذي يقن عملية استقلال المعطيات الإحصائية. وأكدت ذات الجريدة نقلا عن أحد المراقبين المشاركين في الإحصاء أن هذه العملية الغير قانونية قامت بها وزارة الداخلية في جميع مقاطعات المدينة. - جريدة المساء في افتتاحيتها ليوم الأربعاء 03 شنتبر 2014، أوردت أن افتتاحيتها أن بعض رجال السلطة كلّفوا المقدمين والشيوخ بمراقبة المكلفين بالإحصاء بعد واجهت الأسر بالمناطق المهمشة بفقر شديد ونفور أشد عملية الإحصاء، إلى درجة أن بعض المكلفين بالإحصاء اضطروا إلى إبلاغ مسؤوليهم المركزيين إلى أنهم لم يتمكنوا من إحصاء سوى عدد الأسر التي قاطعت الإحصاء. - جريدة الأحداث المغربية في عددها ليوم 19 شنتبر 2014، أوردت أن أكثر من 38 سيارة و 240 عنصرا من القوات العمومية المغربية مدعومين بطائرة هليكوبتر، تدخلوا بالقوة لتفكيك اعتصام ساكنة جماعة آيت شريبو بالجماعة القروية واويزغت في إقليم أزيلال احتجاجا على عدم تزويدهم بالماء، بعد رفضهم للحل مع لجنة إقليمية ومقاطعتهم للإحصاء العام للسكان والسكني. وتدخل السلطات ضد هؤلاء السكان يمثل خرقا للفصل 22 من الدستور المغربي الذي يؤكد على ما يلي: - لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة. - لا يجوز لأحد أن يجعل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية. - ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون».

* عدم طرح أسئلة الإحصاء واختزالها

أشارت العديد من وسائل الإعلام المغربية لقضية اكتفاء العديد من باحثي الإحصاء، بطرح ثلاثة أو أربعة أسئلة على المواطنين، عوض مائة «100» التي تتضمنها استمارة الإحصاء وقد أشارت لذات الموضوع جريدة الصباح المغربية في عددها يوم 18 شنتبر 2014.

* ربط الإقامة بالاستفتاء على الدستور

تم إدراج سؤال في استمارة الإحصاء يتعلق بتحديد المكان الذي كان يقيم فيه المواطن يوم فاتح يوليو من العام 2011، في المحور الخاص بالهجرة، وهو السؤال الذي أثار جدلا واسعا وتم إعطاؤه بعدا سياسيا وربط بالمشاركة في الاستفتاء الذي أجري حينها على التعديلات الدستورية، خاصة أن تلك الفقرة شهدت انقسامات في الشارع المغربي لتزامنهما مع احتجاجات غير مسبوقة بالبلاد قاطعت فيها فئات واسعة الاستفتاء على الدستور.

* عدم تغطية التراب المغربي وفق النسب المطلوبة

إذا كانت الدول المتقدمة ذات التاريخ العريق في الإحصاء والتي تلتزم بالذقة ومعايير الجودة في كل مراحل إعداد وإنجاز الإحصاء لا تجرؤ على إدعاء نسبة تغطية تقارب 100%. وإذا كان دوي الاختصاص يجمعون بأن نسبة الشمولية في الدول النامية لا تزيد عن 95% وقد تهوي إلى 90%، فإن المنذوب السامي للتخطيط بالمغرب المشرع على عملية الإحصاء، ورغم كل ما نشر من عزوف ومقاطعة ورفض للإحصاء، سارع بالإعلان على نسب تغطية 100% في العديد من الجهات، نذكر منها على سبيل المثال جهة طنجة-طوان التي أكد المدير الجهوي للتخطيط بها تحقيق نسبة إنجاز 100%. فإذا بالشيوخ السلفي الفيزاري المعروف يصرح يوم 22 شنتبر أنه لم يتم إحصاء أسرته. وإذا كانت أسرة شخصية مشهورة متعددة الأفراد وتقتل في بيتان كبريان متجاوران لم تحص، فما بالنا إذن بالئات من المواطنين الذين يكثرون غرف أو شقق مشتركة في منازل يرفض مالكيها التصريح بهم لأسباب عدة من ضمنها الخوف من الضرائب المتعلقة بالكرام، وكما هو معلوم ففئات الألاف من المغاربة يقومون بكراء واكتراء الشقق والغرف دون أتباع المساطر القانونية.

* المقاطعون للإحصاء والأخطاء المتعلقة بخصائص الأفراد والسكن من خلال وسائل الإعلام

فيما يلي، وبخصوص الاختلالات الكبيرة التي شابت هذه العملية، نورد عددا من الحالات والشهادات التي وردت في الجرائد والمواقع الإخبارية، وستتناول هذه الاختلالات في شقيها، الشق المتعلق بنواقض الشمول (إحصاء كل الأسر وكل الأفراد دخل الأسر وكل المساكن وكل الأشخاص بدون مأوى، والشق المتعلق بالإحصاء المتعلقة بخصائص الأفراد والسكن.

الجدل بشأن اللجوء إلى الحرب الكيميائية ضد الريف وانتشار السرطان بعيون باحثين وجمعويين



الغازات السامة ضد الريف والدفاع عنه، ولكننا نلاحظ أن البعض ملأنا من خراجاتهم الموسمية مستغلة هذا الملف لاستعماله لمصالحه الشخصية والسياسية والمتاجرة فيه أو تصفية حساباته مع جهة ما على حساب هذا الملف. وهذا ما نرفضه لأن الريف وأهله لا يستفيدون شيء، والملف يبقى عالقا".

من جهته، اعتبر فريد ولد امحمد، أستاذ باحث في تاريخ وتراث منطقة الريف شمال المغرب، أنه "منذ البدء نقر أنه لا يمكن اعتبار الموضوع ملكا للبعض دون الآخر فالموضوع ملكنا جميعا- يقول فريد في معرض رده عن تصريحات ماريا روزا والمقال المنشور بـ "البابيس"، مضيفا: فمتى يحن الوقت لسحب البساط من تجار قضايا الشعوب؟".

* المسؤوليات والمطالب

في هذا الصدد، وكرد على سؤال تعدد المسؤوليات والأطراف المشاركة، وكذا الأولويات والمطالب المطروحة في هذا الشأن، قال الناشط بالدياسبورا، ختور سعيد، "أنه يجب الاعتدال الرسمي من الجهات المشاركة وتعويض الريف عبر بناء مستشفيات في جميع أنحاء الريف والعلاج مجانا، وستسهر على ذلك الجهات المشاركة، وهنا - يقول ختور- لا أتفق على ما قاله وزير الصحة عن اللجنة التي يرأسها شخصيا، والتي تعمل على إعداد مرجع في هذا الشأن لأننا نعلم جيدا أن كل المبادرات التي تأتي من المخزن غير مجدية، وغالبا ما تكون لالتفاف فقط على تلك القضايا. والأدلة كثيرة، منها أحداث 58/59 و 1984، والإنصاف والمصالحة وزلزال ومحرقة الحسيمة".

وإذا كانت وجهات النظر تتعدّد بتعدد رأي الفاعل المدني والجمعي والباحث الأكاديمي، فإن الباحث في التاريخ، فريد

عايش حرب الريف يتذكر ما كان يطلق عليه آنذاك بأرهاب، هذا بعد إطلاق الطائرات الحربية للقنابل على الأودية وأماكن الفلاحة وظهرت مباشرة أعراض على أجسام الناس وكانوا يسمونه بـ "أخنزير"، ولكن لم يعرفوا أسبابه الحقيقية. لهذا فرأى الشخصى لخرج من مخزن ينصف الجميع، ومن الأولويات أنه يجب أولا فتح البحث العلمي الطبي، بمشاركة خبراء ومختصين من العالم لكي نعتمد عليه، ولكي لا نتهم بأننا نتهم أحدا زورا، لأننا مثلا إذا أردنا رفع القضية للمحاكم الدولية المختصة لا يوجد لدينا أي دليل طبي نعتمد عليه إلا بعض الكتب والمقالات، رغم أننا نرى في الواقع أمراض السرطان في تزايد مخيف، لكن ربما هناك أسباب أخرى تساهم في انتشار وظهور هذه الأمراض ولا نعرفها. إذا تم إثبات ذلك طبيا بأن السبب الرئيسي في إصابات أهل الريف بالسرطان سببه هو الغازات السامة".

أما فريد ولد امحمد، الباحث في تاريخ المنطقة، قال في هذا الصدد، "من وجهة نظر موضوعية ولزما علينا لكي لا نتلاعب بالتاريخ الذي لا يخدم الحقيقة التاريخية كما أشارت إلى ذلك الباحثة نفسها، نؤكد أن عمل المؤرخة المقتدرة ماريا روسا دي ماداراباغا في هذا الموضوع انتهى عندما أكتت وبمنهج علمي (استنادا على وثائق وأرشيفات لم يكن بمقدور باحثين آخرين الوصول إليها) أن إسبانيا استعملت الغازات السامة ضد الريف بدعم من فرنسا أولا ثم ألمانيا بعد ذلك، خاصة غاز الخردل الذي ثبت علميا أنها مادة مسرطنة، مضيفا: استعمال كلمة أعتقد من طرف الباحثة والمؤرخة يقلل من تقديرها للموضوع؛ علما أن المؤرخ المتسلح بالمنهج العلمي يجب أن تكون كتاباته العلمية مؤكدة. خاصة إذا كانت في مثل هكذا قضايا".

من جانبه، اعتبر د. مصطفى بنشريف، محام وباحث صاحب إصدار قيم حول الأسلحة الكيميائية ضد الريف، وفي سياق رده على تصريحات وزير الصحة ومقال الباحثة الإسبانية "ماريا روزا" قال: "خلافا لما ورد في تصريح السيد وزير الصحة المغربي، وفي مقال المؤرخة ماريا روزا دي ماداراباغا، بأنه لم يثبت بعد قيام علاقة سببية بين استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشار الأمراض السرطانية بالريف، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال بأن الفرضية ليست حقيقة، وما على السيد الوزير إلا أن يثبت العكس بدلائل صحيحة وعلمية، ألا يمارس التضليل بشأن موضوع خطير وجد حساس مادام أن الدولة المغربية لم تفصح بعد عن موقفها الرسمي من الملف. وهو ما يعني أن تسجيل نسبة أعلى للأمراض السرطانية بالريف أو في شمال المغرب، لا يوجد لها تفسير سوى أنها نتيجة منطقية للاستخدام المركز والمكثف للأسلحة الكيميائية".

الباحث مصطفى بنشريف أضاف أنه "إذا كان حاليا لا توجد دراسة علمية ورسمية نطاقها ومجالها الريف للتأكد من صحة قيام علاقة سببية بين استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشار الأمراض السرطانية، فإنه لا يعني بأن السبب يعود لعوامل أخرى، ما لم يثبت العكس. ولذلك فالمؤكد علميا أنه توجد علاقة مباشرة بين استخدام الأسلحة الكيميائية، غاز الخردل Yperite ثم غاز الفوسجين Phosgene والكلور (Chlore)، وغيرها من أنواع الأسلحة الكيميائية الأخرى، وهي كلها تماثل تلك التي استخدمت إبان الحرب العالمية الأولى 1914-1918، مؤكداً "أنه من المعلوم أن الأسلحة الكيميائية لها تأثيرات على الإنسان والبيئة، وفقا للدراسات المتوفرة حاليا، وهي صادرة عن معاهد متخصصة وعن منظمة الصحة العالمية، وهذا خلافا لما ورد من مزاعم في تصريحات وأقوال المردود عليهم".

يعد هذا الملف، إلى جانب ملفات أخرى، من القضايا العالقة في إطار مجموع عناصر ومخلفات المرحلة الاستعمارية التي يراهن على تجاوز ثقلها عن طريق بناء ذاكرة مشتركة ومستقبل واعد ينطلق من المؤشرات الإيجابية والقواسم المشتركة ويعالج بحكمة ثقل الماضي وسلبات المراحل السابقة. كما أن هذا الملف، بأبعاده التاريخية والحقوقية والسياسية والإستراتيجية أو المستقبلية، أي ملف الحرب الكيميائية أو استعمال الغازات السامة من طرف إسبانيا وحلفاءها ضد الريف خلال عشرينيات القرن الماضي، وما ترتب عنه من تداعيات، يجعله الملف لا تغيب غيومه على سماء العلاقات المغربية والإسبانية، لكنه ليس الحاضر على مستوى هذه العلاقات.

ومما يجعل ملف استعمال الغازات السامة ضد الريف، أو الحرب القذرة أو العناق القاتل بتعبير "سيبيستيان بلفور"، يكتسي أهمية خاصة، هو ما يميزه من تداخل تاريخي وسياسي وقانوني وأخلاقي، وكذا ما ينعكس منه من تعدد أطراف الجريمة وما خلفته من تداعيات خطيرة على جميع المستويات شكلت صورة مأساة إنسانية بامتياز.

* الجذور التاريخية لـ "أرهاب"

وتعود جذور هذا الملف، إلى مرحلة حرب الريف التحريرية التي استطاعت أن تهزم أكبر القوى الاستعمارية آنذاك، وتكبدت هذه الأخيرة خسائر لم تكن تتوقعها، بل أقربت معها كل تطلعات الحداثة والتلاحم الوطني على حد قول المؤرخ الإسباني "خوان باندو"، الأمر الذي جعل هذه الدول الاستعمارية تفكر في الحين في كيفية محو العار وسحق المقاومة الريفية بأي وسيلة كانت حتى وإن لم تكن مشروعة فيكفي أن تكون فعالة.

من هنا كان اللجوء إلى استعمال الحرب الكيميائية لقهر كابوس المقاومة الريفية (110 طن فقط من غاز اللوسيت)، كسلاح محظور وممنوع بموجب العديد من الاتفاقيات الدولية، أهمها معاهدة فرساي سنة 1919 واتفاقية جنيف سنة 1925 التي جاءت في أعقاب ما أقرته نهاية الحرب العالمية الأولى وطبيعة الخارطة الدولية الجديدة والقوى المنتصرة.

من هنا أيضا ابتدأت المأساة الإنسانية التي ارتبطت بمخلفات سنوات "أرهاب" أو "السلم" وفق نعت الساكنة، كما ظل ذلك عالقا بالذاكرة الجماعية لأهل الريف، وأن ما حدث كان فعلا جريمة/ عدوانا تعددت الأطراف المشاركة فيها بدليل وجود قرائن ودلائل مادية ومؤشرات الفعل الإجرامي تفيد استعمال إسبانيا لهذا السلاح المحظور وتورط دول أخرى أهمها ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ما دام أن الأمر يتعلق باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل. كما تبرز

قضية أخرى كلما تجدد النقاش حول الغازات السامة. إنها قضية انتشار المرض الخبيث بالريف وارتفاع نسب الإصابة به - تبعاً لتأكييدات في غياب إحصائيات خاصة ودقيقة- والعلاقة السببية المفترضة بين ذات العنصرين.

* عودة الملف

أعادت ندوة الحرب الكيميائية بالريف المنظمة بالناظور يوم 7 فبراير 2015، والرسالة التي وجهها رئيس التجمع العالمي للأمزيقي رشيد الراخا إلى العاهل الإسباني حول ذات الموضوع، والتصريح الأخير للمؤرخة الإسبانية ماريا روزا، ثم أخيراً تصريح وزير الصحة الحسين الوردى ومواقف فعاليات حقوقية وجمعية وباحثين، كلها أعادت هذا الملف من جديد على الواجهة.

سعيد ختور، فاعل جمعي مقيم بهولندا، وجواباً عن سؤال عودة النقاش حول الموضوع إلى الساحة الريفية، قال أن "للجميع الحق في النشيط في ملف الحرب الكيميائية أو استعمال



ولد امحمد، يعتبر أن "خيار الترافع على هذا الملف لدى محكمة العدل الدولية من أجل إجبار الدول المشاركة في الحرب الكيميائية ضد الريف على الاعتذار عن جرائمها ضد الإنسانية يبقى أمراً مستبعدا في الوقت الراهن لاعتبارين اثنين: الأول مرتبط بالدولة المغربية التي تتحاشى الخوض في هذا الملف على المستوى الرسمي. أما الأمر الثاني مرتبط بالنظام الأساسي المنظم لمحكمة العدل الدولية الذي ينص في بعض موادها خاصة المادتين 36 و 34 منه، فالأولى تنص على ضرورة الولاية الجبرية بمعنى اتفاق إجباري بين الدولتين المتنازعتين على رفع الدعوى. أما الثانية فتشير إلى أن المحكمة تفصل في القضايا والمنازعات التي تنشأ حصريا بين الدول، وبالتالي لا يحق للرفيعين أفرادا وجماعات في الداخل ولا في الدياسبورا رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية".

* تصريحات "ماريا روزا" والوردى

ورداً عن ما جاء في تصريحات المؤرخة الإسبانية ووزير الصحة الحسين الوردى، قال ختور سعيد أن "جميع من

العمل الاجتماعي رهان للتنمية شعار الدورة الثالثة لحفل التضامن بخنيفرة



خنيفرة، حيث اطلعوا على آلات ومعدات ساهم المجتمع المدني في توريدها، بهدف إعادة تدوير النفايات وتقليل أثارها البيئية الضارة، خاصة وأن نفايات المدينة يتم رميها في العراء قرب المدينة وهو ما من شأنه أن ينتج عنه أضرار بالغة على صحة المواطنين كذلك.

وفي هذا الإطار قال الفاعل الجماعي ورجل الأعمال المقيم في سويسرا عبد الرحمان العباسي للعالم الأمازيغي أنه ساهم في حفل التضامن بشراكة مع جمعية "العنقاء" التي يعمل معها منذ أزيد من عشر سنوات، في مجالات مختلفة كالسياحة والتنمية الفلاحية وتحسين البنيات التحتية والصحية والتعليمية، وذلك بتوفير التجهيزات الطبية

نظمت جمعية العنقاء للثقافة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع المنظمة السويسرية "ساغراماتا" ومهاجرين مغاربة بالخارج يوم الثلاثاء 24 فبراير 2015 بقاعة العروض بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات على الساعة العاشرة صباحا الدورة الثالثة للتضامن تحت شعار "العمل الاجتماعي رهان تنمية إقليم خنيفرة".

الحفل عرف حضور مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني وأعضاء من التجمع العالمي الأمازيغي بالإضافة لمسؤولين إقليميين على قطاعي الصحة والتعاون الوطني، فضلا عن مؤسسات ذات طابع اجتماعي وخدماتي من بينها وكالة التنمية الاجتماعية وإدارة

المغرب. بدورها قالت الفاعلة المدنية الفرنسية الأصل سيليا ناعوم القاطنة بسويسرا أنها حضرت حفل التضامن بعد أن تعرفت على السيد العباسي عبر مبادرة إنسانية في خنيفرة، ولخصت دورها في المساعدة على إيجاد التجهيزات المناسبة، بما في ذلك التنسيق بين معارف السيد العباسي ومعارفها في إيطاليا وسويسرا للعثور على التجهيزات اللازمة لدعم حفل التضامن الذي نظمته جمعية العنقاء، كما عبرت سيليا عن إعجابها بنضج وطريقة عمل الجمعيات التي التقت بها في خنيفرة.

شراء الأدوات اللازمة من مالها الخاص لحل مشكل الكهرباء الذي كان يعترض تشغيل الآلات المخصصة لإعادة تدوير النفايات. وعبر العباسي عن أمله في أن يتوحد المجتمع المدني في المغرب لتحقيق تكامل للأدوار وتحقيق الفعالية المطلوبة منه، وذلك بدل أن يعمل كل طرف من جهته بعيدا عن الآخرين، وأكد أنه فيما يتعلق بتجربة خنيفرة فأحيانا يؤدي غياب الفاعلين والأشخاص المستعدين للعمل بالشكل المطلوب لإعاقة المشاريع رغم تواجد المبادرات والأفكار لكن أحيانا لا يتم الوصول للتفعيل المطلوب. من جانب آخر تمنى العباسي بشكل خاص



وإصلاح المستوصفات مع ما يتطلبه ذلك من توفير الآلات والأدوات اللوجيستكية اللازمة للأطباء وغير ذلك.

وأشار العباسي إلى أن دوره في مختلف الأنشطة والمشاريع التنموية بالمنطقة هو التنسيق مع إطارات جمعية كجمعية العنقاء، والبحث عن المساهمين والشركاء سواء في المغرب أو في سويسرا، ليقوم بالربط بينهم، كما أنه من جانبه يساهم كرجل أعمال في توفير جزء من التمويل اللازم لتغطية قواير النقل والعمال وغير ذلك.

وحول أهم الداعمين لحفل التضامن المنظم من طرف جمعية العنقاء بخنيفرة أكد العباسي أن من ضمنهم الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، وشركاء في سويسرا، بالإضافة للجمعيات المحلية،

المستشفى الإقليمي بخنيفرة، إلى جانب رؤساء الجمعيات المستفيدة من الهبات. وقد تم ضمن هذا الحفل توزيع عدد كبير من التجهيزات والآليات الطبية، استقدمتها الجمعية بشراكة مع المنظمة السويسرية السالفة الذكر وتعاون مع جمعيات أخرى تتكون من الجالية المغربية بالخارج، حيث تم تسليم التجهيزات الطبية لمدنية الإقليم للصحة، بالإضافة لتجهيزات أخرى سلمت للجمعية الإقليمية لمساندة المرضى المصابين بالقصور الكلوي بخنيفرة، كما تم منح معدات مطبخية لجمعية دار العائلية بأكلموس، ومعدات لتأمين النفايات استفادت منها تعاونية المجال الأخضر، كما تم توزيع المعدات التقنية في إطار برنامج الرحمة لدعم المعاقين والمرضى المعوزين.



من جانبه صرح عبد الرزاق الحجري مدير جمعية "أمواك ن تنفوليت" التي يتواجد مقرها في مارسيل، أن جمعيتهم تعمل أكثر مع المهاجرين خاصة في المجال القروي بجهة سوس ماسة درعة منذ سنة 1986، وتركز على التنمية الاقتصادية خاصة ما يرتبط بالمنتجات المحلية للسكان القرويين الجبلين والبنيات التحتية من طرق وكهرباء وبنية صحية.

وأرجع ذات المتحدث سبب حضوره في حفل التضامن بخنيفرة لدعم السيد العباسي المهاجر في سويسرا والعضو بجمعيتهم، الذي يعمل على تنمية منطقته بالمغرب، مثل ما هو الشأن بالنسبة لحفل توزيع المعدات الطبية التي أتى بها كمعونة من الخارج لمنطقته بمدينة خنيفرة، وهو الحفل الذي اعتبره الحجري كذلك فرصة للقاء بفاعلي المجتمع المدني في المجال التنموي، نظرا لكون كل طرف له دوره المهم في ذلك المجال، وبالتالي يتوجب أن تقوم الدولة كذلك بدورها كاملا بشراكة مع فاعلي المجتمع المدني الذين لهم رؤيتهم الخاصة لتنمية مناطقهم.

تعميم تجربة تمثل سابقة في خنيفرة تتعلق بالتعليم الأولي، وتتلخص تلك التجربة في كون شباب المنطقة وبتدخل من العباسي، تمكنوا من بلورة مبادرة لهم بعد عقد شراكات بين المجتمع المدني والمساهمين بالإضافة إلى نيابة وزارة التعليم، ليتمكنوا على مدى عشر سنوات من إنشاء أزيد من خمسين روضا للأطفال، يشغل عددا من حاملي الشواهد المعطيين ويقوم بتكوين المئات من الأطفال بالمجال القروي ودخل مدار مدينة خنيفرة، وأكد العباسي توفره على مشروع لتعميم التجربة قد يخلق الآلاف من فرص الشغل، لكن شريطة تدخل الدولة ودعمها، خاصة فيما يتعلق بتوفير أجور المدرسين نظرا لكون السكان في العالم القروي لا يتحملون دفع أجرة المدرسين.

وحول دور رجال الأعمال المغاربة بالخارج في دعم التنمية ببلادهم، طالب العباسي بتوفير قنصل لمغاربة سويسرا الذين بقوا بدونه لعامين، خصوصا مع وجود عدد مهم من رجال الأعمال والكفاءات المغربية في سويسرا من مختلف التخصصات لم يستثمرها



وجمعية العنقاء، والقنصلية السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الرباط، إلى جانب صديقة في سويسرا ساهمت في

بالإضافة لذلك، قام عدد من المشاركين والمساهمين في حفل التضامن بزيارة ميدانية لمرمى النفايات الواقع على مشارف مدينة

وزارة الصحة بخنيفة تبتدع حلا غريبا لقصورها وتدعو السكان لتجنب الولادة في الشتاء



يستطيعون تجنب المرض في نفس الفترة". من جانب آخر وحول الجهود والمساعدات التي تبذلها وزارة الصحة في إغاثة السكان أثناء موجات البرد القارس، قال مندوب وزارة الصحة بخنيفة "كما نعرف فإن خنيفة تعرف موجة من البرد القارس طوال العام بما في ذلك 36 دوارا محاصرة بالثلوج والبرد، وبطبيعة الحال تتسبب في بعض الأمراض والمشاكل الصحية التي تدخل في الميدان الصحي، لذلك فإن مندوبية وزارة الصحة تقوم بمبادرات، المبادرة الوقائية، والمبادرة العلاجية، وعلاوة على هذا، نقوم بحملة طبية للتحصين وتوزيع الأدوية في شهر 9 و 10 إضافة إلى 7 قوافل طبية، وهذه القافلة تتكون من طبيب ممرض ومرمضة وسائق -بطبيعة الحال- وصيدلاني لتوزيع الأدوية اللازمة الخاصة على الناس المحتاجين والذين يعانون من الأمراض المزمنة، كالسكري والضغط الدموي وأمراض القلب وبعض الأمراض الأخرى التي تؤدي للوفاة بالبرد". وأضاف مندوب الصحة بخنيفة "أما عندما تتساقط الأمطار فتكون في الميدان 7

تنتشر فيديوهات وصور سكان الأطلس بالمواقع الاجتماعية وفي وسائل الإعلام تنقل معاناتهم وهم يحملون بأنفسهم مرضاهم أو نسائهم اللواتي يوشكن على الولادة، ليقطعوا الكيلومترات على أقدامهم فوق أمتار من الثلوج المترامية في ظروف مناخية قاسية وفي ظل غياب تام لوزارات الدولة ذات العلاقة، ليصلوا إلى أقرب مركز صحي أو سيارة إسعاف أو لا يصلوا إليها ومرضاهم أو نسائهم الحوامل على قيد الحياة. على هامش الدور الثالثة لحفل التضامن بمدينة خنيفة يوم الثلاثاء 24 فبراير 2015، استفسرت «العالم الأمازيغي» مندوب وزارة الصحة بإقليم خنيفة حول معاناة هؤلاء السكان التي تتجدد مع قدوم كل فصل شتاء فجاء جوابه مثيرا للإستغراب، إذ ردا على سؤال للجريدة حول معاناة ساكنة الأطلس وبالتحديد إقليم خنيفة التي تتجدد كل سنة في موسم الشتاء جراء الثلوج والظروف المناخية القاسية وغياب البنيات التحتية من مؤسسات صحية وطرق وكذا محدودية أو غياب تدخل السلطات، قال الدكتور براجوي محمد مندوب وزارة الصحة بمدينة خنيفة، "هناك برنامج وقائي قدمناه للسكان لتفادي ولادة النساء في هذه المرحلة من البرد القارس، فنحن نحاول كوزارة وصية تحسيس السكان على الأقل لتجنب الإنجاب في تلك



الشهر الثلاثة أو الأربعة التي تعرف موجات البرد الشديدة، لأن المرأة حين يأتيها المخاض في منطقة جبلية فإنها تكون معرضة لجميع الأخطار ومنها الموت، وتتمنى عيركم تحسيس السكان على الأقل بتجنب الولادة في تلك الأشهر، ويجب أن يقوموا بما يفعلونه مع بهائهم". وحول المانع من الولادة في تلك المرحلة، رد مندوب وزارة الصحة بخنيفة أن ذلك راجع إلى "وجود الثلوج ووعورة المسالك، لذا لا تستطيع القوافل الطبية الوصول لهؤلاء السكان في عين المكان، وبالتالي فالنساء يتعرضن للوفيات والأخطار الصحية التي تؤدي للوفاة، لذلك نريد من الناس أن يتعاونوا معنا فهم أيضا معنيون". وأضاف ذات المندوب "نقد قمنا بمبادرة في خنيفة التي تعتبر الأولى من نوعها، وهذه المبادرة تتمثل في أننا نخبر السلطات المحلية والمجتمع المدني على أساس أن النساء اللواتي يلدن قبل سقوط الأمطار، قد خصصنا لهن أماكن خاصة في مناطق معينة ك ("لقباب" في "مولاي بوعزة" "أجلوس"...) لتتوجه إلى هناك النساء، وبالتالي تفادي الوفاة أثناء الثلوج".

هذا وتعلقا على تصريح مندوب وزارة الصحة قال أحد الفاعلين الجمعويين أننا "وعلى الرغم من غرابة جواب مندوب الصحة، إذا غرضنا الطرف عن حملة وزارة الصحة فيما يتعلق بولادة نساء المناطق المهمشة بالأطلس في فصل الشتاء، سيبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو "هل هؤلاء السكان

من جهةه قال أطلحة محمد رئيس تعاونية المجال الأخضر خنيفة في تصريح للعالم الأمازيغي أنه فيما يتعلق بالمشروع الذي قاموا به، فهو يتعلق بالبيئة، إذ يشتغلون في إطار تعاونية تسمى المجال الأخضر تهتم بتدبير النفايات، تستهدف إيجاد حلول للنفايات، نظرا لكون تدبيرها يعتبر مشكلة كبيرة على العالمي والوطني وعلى صعيد مدينة خنيفة. وفي خنيفة اشتغلت تعاونية المجال الأخضر حسب أطلحة على طريقة الإفراف والمطرحة الغير منظمة، حيث قاموا في المراحل الأولى بعمليات تحسيس للسكان بالعمل الذي يقومون به من أجل الحفاظ على البيئة، بما في ذلك تغيير النظرة الإحتقارية لعامل النظافة الذي يساهم في البيئة كما يساهم في الإقتصاد ويحول ما هو ضار إلى شيء نافع.

وفيما يتعلق بمشروعهم الذي طرح في إطار الدورة الثالثة لحفل التضامن بخنيفة، قال أطلحة محمد أنه جاء بدعم

من مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج "أفق 2002"، كما أنهم وانطلاقا من مبادرة 2002 قاموا بعقد اتفاقية مع مكتب التعاون في سويسرا، وتوصلوا بدعم مادي ساعدهم في شراء بعض الآلات، ليقوموا في مرحلة ثانية بشراكة مع الصندوق العالمي للبيئة. وفي ختام تصريحه وجه أطلحة محمد باسم جمعية بدائل للتنمية الإقتصادية وباسم تعاونية المجال الأخضر شكره للعالم الأمازيغي وللزيارة الشخصية التي قام بها السيد رشيد الراخا والسيدة أمينة إبن الشيخ لخنيفة، وعبر عن رغبته في أن يكون هناك تبادل ثقافي، وأن تكون هناك نظرة بديلة إنسانية عالية فيما يتعلق بالشان العالمي الثقافي الأمازيغي المغربي الإنساني على حد تعبيره.



أنهاستوجه للمناطق النائية التي يتواجد فيها المواطنون الفقراء وإلى أبعد منطقة في الإقليم لضمان التساوي في العلاجات.

فرق طبية توزع على 33 دوارا لمدة 10 أيام حتى نصل لآخر شخص في هذه المناطق. وأعطى مثال أن هذا العام قمنا بفحص 16500 شخص الذين

Déclaration finale de la Coordination des Mouvements de l'Azawad suite aux journées de concertation à Kidal

Déclaration finale de la CMA suite aux journées de concertation des populations de l'Azawad tenues du 12 au 15 mars 2015 à Kidal sur le projet d'accord.

La CMA se félicite de la tenue de la rencontre de concertation de toutes les composantes de l'Azawad. Elle renouvelle vivement ses remerciements et sa confiance à la médiation internationale, ayant comme chef de file l'Algérie pour tous les efforts déployés en vue de parvenir à un accord de paix juste et durable, mettant fin au conflit qui oppose le peuple de l'Azawad à l'Etat malien. Elle remercie également le Gouvernement malien pour sa disponibilité maintes fois affirmée dans le cadre de la recherche d'une solution par la voie

de l'Azawad. Cette position a été largement exprimée bien avant la rencontre, à travers des manifestations d'hostilité organisées partout dans l'Azawad et dans les camps des réfugiés.

Après avoir enregistré les analyses, contributions et recommandations des différentes composantes de la population et des structures de Mouvements de l'Azawad sur le Projet d'Accord, la CMA réaffirme son ferme engagement à poursuivre le processus de paix sous l'égide de la médiation internationale. Elle renouvelle son attachement au respect des engagements pris avec la communauté internationale, dont : le cessez-le-feu du 23 mai 2014 à Kidal et ses modalités d'application du 13 juin 2014, ainsi que l'Accord de cessation

sous développés qui organisent pour la première fois un recensement général de la population, dont :

- Le Haut Délégué des Anciens Combattants et de l'Armée de Libération, Mustapha Elktiri : le site Amadapresse a collecté des informations de son entourage attestant que sa famille n'a pas été recensée ;
- Le Cheikh Elfizazi qui a déclaré sur son mur de facebook, le 22 septembre, que sa famille nombreuse n'a pas été recensée ;

- Les familles oubliées en raison de l'ambiguïté des cartes élaborées par Lahlimi. Et à titre d'exemple de cette catégorie, nous reprenons ce que le journal Al Ahdath Al Maghribiya, du 16 septembre, a cité : « les chercheurs souffrent dans le quartier des Arabes de la ville d'Essaouira de difficultés pour reconnaître les familles, en raison de la manière dont sont élaborées les cartes du quartier » ;

- Les habitants qui louent des chambres dans des maisons et dont les propriétaires ne font pas de déclaration pour échapper aux impôts. Nous évoquons, ici, ce qui est publié par le journal Assabah, du 15 septembre, qui cite : « La dissimulation de ces informations est susceptible d'impacter négativement sur les résultats du recensement, d'autant plus que chaque chambre héberge plus de 20 personnes dont ne sont déclarées par le propriétaire que 6 » ;

- Les djihadistes partis en Syrie, en Iraq ou en Libye et sur lesquels les familles ne font aucune déclaration ;
- Les familles dont les membres absents sont écartés : le chercheur se limite à recueillir les informations relatives au père en excluant la femme et les enfants.

B-Les erreurs relatives aux caractéristiques des individus et de l'habitat :

Les journaux ont fait état de plusieurs cas où des personnes ont fourni des réponses mensongères et d'autres cas liés au niveau lamentable des chercheurs :

- Le journal Assabah du 3 septembre affirme que les informations déclarées ne correspondent pas à celle détenues par les agents d'autorité.

- Le journal Al Ahdath Almaghribiya du 5 septembre cite :

- Le cas de Mme « Naima » qui a donné des informations qui contredisent celles fournies par ses enfants. Elle a demandé à la chercheuse de ne noter que ses propres déclarations alors que ce sont les informations données par ses enfants qui sont plutôt justes ;

- Le cas de la vieille « Lalla Zahra » qui habite une maison qui risque de s'effondrer et qui a ajoutée 4 autres personnes comme membres de sa famille, croyant que l'opération a trait au logement et à la distribution d'appartements.

- Le journal Al Michâal du 18 septembre qui cite : « selon certains

chercheurs, l'opération est entachée d'allégations mensongères, d'autant plus que le chercheur, dans certains cas, fait partie du quartier et arrive à découvrir le mensonge ».

- Le journal Al Akhbar du 16 septembre qui cite : « un élu qui s'étonne qu'après avoir répondu au chercheur du recensement que l'âge de son enfant ne dépasse pas une année, le chercheur a posé une question sur son niveau scolaire »

- Le Cheikh salafiste Abou Hafs qui a déclaré que son enfant est né à « Almadina Almounaouara » et le chercheur lui a demandé où se trouve cette ville et a demandé son niveau scolaire, bien que l'âge de l'enfant ne dépasse pas les deux ans.

Compte tenu de ce qui précède et de ce qui est publié quant à la précipitation et à l'anarchie qui ont présidé à l'opération de recensement, qui a coûté aux marocains environ 100 milliards de centimes, en prenant en compte les dépenses dont les salaires des fonctionnaires mobilisés depuis 2012, pour la réalisation des travaux cartographiques et d'autres actions de préparation et de réalisation ;

En raison de toutes les erreurs et violations de la loi en plus des violations techniques et organisationnelles qui ont caractérisées les différentes étapes du recensement ;

1-Nous demandons à l'Etat marocain de faire recours à une expertise scientifique externe portant sur tous les aspects de l'opération du recensement : technique, financier et autres. L'objectif étant d'éviter de se baser sur des données erronées lors de décisions culturelles, économiques et sociales du pays.

2-Nous demandons également la destitution du Délégué du Haut Commissariat au Plan, M. Ahmed Lahlimi Alami, qui a manifesté ouvertement son racisme envers les amazighs et qui a passé plus de dix ans dans le même poste. Nous demandons incessamment qu'il fasse l'objet d'un audit légal, d'autant plus qu'il a supervisé le recensement de 2004 où le pourcentage des Amazighes au Maroc a été délibérément falsifié et réduit au dessous du pourcentage des marocains parlant la langue française.

3-Nous demandons, enfin, que l'Etat marocain s'aligne sur les recommandations onusiennes en matière de recensement de sorte qu'il puisse élaborer ses politiques culturelles et linguistiques sur la base de données réelles et non sur la base de considérations idéologiques et politiques qui amputent le Royaume du Maroc de sa souveraineté et, surtout, de sa richesse et de sa diversité, qui en font une exception dans le pourtour méditerranéen et à Tamazgha.



de la négociation.

- Considérant les résolutions 2100 et 2164 du Conseil de Sécurité des Nations Unies, relatives à la crise malienne ;

- Considérant la déclaration du conseil de Sécurité des Nations Unies sur le Mali, en date du 06 février 2015 ;

- Considérant l'Accord de Ouagadougou du 18 juin 2013 ;

- Considérant la feuille de route signée à Alger le 24 juillet 2014 ;

La CMA a organisé du 12 au 15 mars 2015 à Kidal, une large consultation ayant regroupé des milliers de participants en vue de recueillir l'avis de la population de l'Azawad sur le projet d'Accord du 25 février 2015, paraphé le 1er mars 2015 par la partie malienne.

De l'avis exprimé par les différentes communautés de l'Azawad, il ressort que ledit projet d'accord n'a pas pris en compte les éléments essentiels des aspirations légitimes des populations

des hostilités signé à Alger le 19 février 2015.

Elle réaffirme également sa disponibilité à renforcer sa coopération sur le plan sécuritaire avec les forces internationales présentes sur le terrain.

La CMA estime que le document produit par la médiation constitue une bonne base de travail qui mérite d'être améliorée dans l'intérêt supérieur de la paix.

C'est pourquoi, elle sollicite une rencontre avec la médiation et les partenaires internationaux concernés, en vue d'échanger sur la suite du processus.

Kidal, le 15 mars 2015

Pour la Coordination des Mouvements de l'Azawad
Bilal AG ACHERIF

les Moqadem leur avaient demandés les données relatives aux familles et aux habitats.

Al Ahdath al-maghribia du 19 septembre 2014 rapporte l'une des premières informations comme quoi 38 véhicules et 240 agents d'autorités, appuyés par des hélicoptères ont réprimé avec une violence inouïe contre la manifestation des habitants de la tribu Aït Chribou, de la commune de Ouazizaght de la province d'Azilal pour avoir osé revendiquer leur droit à l'eau et d'avoir exprimé librement leur refus de boycotter ce recensement de la population !

Ceci contredit catégoriquement l'article 22 de la Constitution qui stipule que : « Il ne peut être porté atteinte à l'intégrité physique ou morale de quiconque, en quelque circonstance que ce soit et par quelque personne que ce soit, privée ou publique. Nul ne doit infliger à autrui, sous quelque prétexte que ce soit, des traitements cruels, inhumains, dégradants ou portant atteinte à la dignité. La pratique de la torture, sous toutes ses formes et par quiconque, est un crime puni par la loi. »

VI- Questions du recensement limitées au nombre de trois :

Nombreux moyens de communication ont rapporté que beaucoup de chercheurs du recensement se sont limités à trois ou quatre questions adressées aux citoyens, au lieu des cent questions qui figurent dans le questionnaire de recensement ; le journal Assabah, du 18 septembre 2014, a évoqué cette question.

VII- Relation entre le lieu de résidence et le référendum sur la constitution :

Une question relative à la délimitation du lieu de résidence du citoyen, le 1 juillet 2011, dans le cadre réservé à l'émigration, a été intégrée dans le questionnaire. Cette question fut objet de polémique large qui lui conféra une dimension politique en relation avec le pourcentage de participation au recensement. D'autant plus que cette période a connu une division au sein de la rue marocaine, parallèlement à des manifestations inédites au Maroc qui ont conduit des franges larges de la population à boycotter le référendum sur la constitution.

VIII-Non couverture du territoire national conformément au pourcentage requis :

Si les Etats développés, qui ont une histoire ancienne en matière de recensement et qui respectent la précision des critères de qualité durant les étapes de préparation et de réalisation du recensement, ne prétendent pas à une couverture qui couvre les 100%, et si les spécialistes sont d'accord pour affirmer que le pourcentage de couverture dans les pays en développement ne dépasse pas les 95%, et peut descendre à 90%, le Délégué du Haut Commissariat au Plan au Maroc qui supervise d'opération de recensement, en dépit de tout ce qui est publié quant au boycott et au refus du recensement, s'est précipité pour avancer que le taux de réalisation est presque de 100%. Surgit alors la déclaration du Cheikh El Fiazi le 22 septembre qui affirme que sa famille n'est pas recensée. Et si la famille, aux enfants nombreux, d'une personnalité connue, résidant dans deux grandes maisons voisines n'est pas recensée, que dire alors des dizaines de citoyens qui louent des chambres ou des appartements communs dans des maisons que les propriétaires refusent de déclarer pour moult raisons dont la peur des impôts relatifs aux loyers. Et l'on sait que des milliers de marocains louent des appartements et des chambres, sans respect des procédures légales, encouragés par l'indifférence des autorités vis-à-vis de ces actes.

IX- Les boycotts du recensement et les erreurs relatives aux caractéristiques des individus et de l'habitat à la lumière des masses médias :

Nous présentons, ci-après, et relativement aux incohérences qui ont affecté cette opération, un nombre de cas et de témoignages publiés dans la presse et les sites internet. Nous traiterons ces incohérences en deux volets : le volet concernant la généralisation de la couverture (recensement de toutes les familles et de tous les individus au sein des familles et des habitats ainsi que des individus sans logement) et le volet relatif aux erreurs inhérentes aux caractéristiques des individus et de l'habitat.

A-La généralisation du recensement de la population et de l'habitat :

1-Les boycotts du recensement :

Concernant le boycott du recensement, la majorité des journaux marocains ont fait état, depuis le premier jour, d'énormes difficultés auxquelles sont confrontés les chercheurs du recensement, à l'exception du journal Al Ithihad Al Ichiraki qui a affirmé, dans son édition du 2 septembre : « Lancement du recensement général de la population et échec des appels au boycott ». En dépit de cela, le Délégué du Haut Commissariat au Plan, Ahmed Lahlimi, qui supervise le recensement, n'a pas encore fait de déclaration relative aux nombres de familles qui ont boycotté le recensement. Nous en donnerons le nombre selon les catégories telles que citées par la presse électronique et écrite qui nous a permis d'en prendre connaissance :

1-1-Tribus et groupements de population entiers :



- Les tribus des terres collectives, et qui selon le ministre de l'intérieur, couvrent une superficie de presque 15 millions d'hectares, et qui dans leur grande majorité ont de graves problèmes avec ce ministère et le Haut Commissariat aux Eaux et Forêts, à cause de leur agressive politique d'expropriation et de tentative d'extorsion de leurs terres collectives, et qui ont répondu favorablement aux appels de boycott. Ainsi des tribus d'Ait Baha, d'Amskroud, de Taroudant, de Khmisset, d'Allal El Bahraoui, de Kénitra, des régions de sud est n'ont pas voulu répondre aux recenseurs.

- Tribus des Sanhadja du Rif dont la fédération de ses associations a déclaré que ses individus qui avoisinent plus d'un demi million de personnes boycotteront le recensement ;

- Les tribus amazighes des Aït Merwoul et Aït Imrabden au Moyen Atlas qui ont boycotté le recensement malgré la pression des autorités ;

- Les habitants de la rive gauche du barrage collinaire de la commune rurale Njil du cercle de Boulmane. Le journal Assabah, du 02 septembre, a affirmé que « leur boycott du recensement exprime leur manifestation contre l'isolement » ;

- Les populations et tribus sahraouies ayant des tendances séparatistes et les familles des victimes des événements de Gdim Ezik

1-2-Organisations et associations :

- Assemblée Mondiale amazighe, qui a mobilisé durant tout le mois d'août tous ses militants et les membres de ses associations adhérentes, en investissant les réseaux sociaux par les divers appels au boycott, ainsi que leur approche de proximité en organisant divers caravanes qui a touché plus d'une quarantaine de villes et de localités aux quatre coins de la géographie marocaine (voir le Monde Amazighe n° 165 du 13 juillet 2014 <http://www.amadapresse.com/images/archive/165.pdf> et surtout le n° 166 du 13 septembre <http://www.amadapresse.com/images/archive/166.pdf>).

- Association Massinissa de la province de Tanger ;

- Association Ighssassen d'Ayt Chichar de la province de Nador

- Association Tazerzit de la province de Taroudant ;

- Collectif Al Amal de Laâyoune ;

- Etudiants de M'Hamid Elghizlane...

1-3-Personnalités nationales :

- La chanteuse et députée Fatima Tabamrant qui a eu le mérite d'élaborer toute une chanson populaire appelant ses fans à boycotter ce recensement raciste.

- Les journalistes Ali Anouzla et Oubrahim Krou ;

- Les prisonniers politiques amazighs Mustapha Oussaya et Hamid Aadouch.

- L'activiste associatif Abdessamad Oussayeh et l'Ex ministre qui, selon le journal « Al Michaal », du 18 septembre, a chassé le chercheur et l'observateur ;

- L'homme d'affaires Abdelkrim Tazi ;

- Les personnes riches des quartiers aisés des grandes villes comme Casablanca, Rabat, Marrakech...

A titre d'exemples, nous citons ce que le journal Akhbar Al

Youn, du 09/09/14, a évoqué et dont la teneur est que les chercheurs chargés du recensement reviennent avec des questionnaires vides des quartiers huppés de Casablanca. Et que le nombre de questionnaires qu'ils remplissent quotidiennement ne dépasse pas un ou deux dans les meilleurs cas. D'aucuns parmi ces individus, charge les bonnes et les gardiens pour répondre aux questions du chercheur du recensement.

Le directeur du journal Almasae, Rachid Ninni, a réservé sa colonne quotidienne « Chouf Tchouf », du 16 septembre 2014, aux personnalités et aux riches qui ont refusé de répondre au questionnaire du recensement. Il en a cité un commerçant de bijoux dans une villa à Imouzzar, route de Fès, ainsi que des riches dans la région du Haut Anfa et Ain

Diyab, dans la ville de Casablanca, en plus de deux ex ministres dans la capitale Rabat.

1-4-La population marginalisée :

- Le journal Al Masae, du 03 septembre, écrit que : « le recensement a démarré sans grand enthousiasme et avec la méfiance des familles particulièrement dans les zones marginalisées...au point où les chargés de l'opération furent obligés d'informer leurs responsables centraux qu'ils n'ont réussi qu'à recenser le nombre de familles qui ont refusé le recensement » ;

- Selon le journal Alakhbar du 10 septembre, de nombreux quartiers de la ville de Qelâat Sraghna dont « Le quartier Alkours, dans la banlieue de la ville de Qelâat Sraghna, constitue le plus grand point du refus du recensement, dans ce sens que plus de 240 familles ont refusé l'échange avec les chercheurs. Le même journal a fait état, durant la semaine précédente, d'un registre attestant de dizaines de cas de refus dans les quartiers de Lmers, Alqods, Annour et Alkours.

- Un nombre important de la population de Tanger : selon le site Nordpresse, en date du 07 septembre, « les chercheurs sont confrontés à des difficultés pour obtenir les informations requises du recensement. Les chercheurs se retrouvent inaptes à convaincre les habitants pour répondre à leurs questions et leur fournir les informations nécessaires pour remplir leurs questionnaires. En raison de leur refus d'ouvrir leurs portes et d'accueillir les chargés de cette opération ».

1-5-Les oubliés qui ne sont pas recensés par les chercheurs ou non déclarés par leurs familles ou par les propriétaires des maisons qu'ils occupent

La question ici concerne les citoyens qui n'ont pas de problème avec le recensement de Lahlimi mais les chercheurs ont oublié de les recenser et nous trouvons parmi eux :

- Des personnalités connues dans de grandes habitations dans des zones qu'on ne peut oublier même dans les pays



tions Publiques ተብርሃኑ ሰርጸታይ ለ
ተረፉ ጽሑፎች ይወጣል
Direction des Etudes et de Développement
des Médias ተብርሃኑ ሰርጸታይ ለ
ወጣቱ ሰርጸታይ ይወጣል
Direction des Ressources Humaines et Fi-
nancières ተብርሃኑ ሰርጸታይ ለ
ወጣቱ ሰርጸታይ ይወጣል
Direction du Portail National et de la Docu-
mentation ተብርሃኑ ሰርጸታይ ለ
ተረፉ ወጣቶች ይወጣል

*** Ministère de l'Energie ,des
Mines ,de l'Eau et de l'Evironne-
ment**

[illegible]

Département de l'Energie et des Mines-
Ministre
Cabinet
Inspection générale
Secrétariat Général
Division des Etudes Economiques et Juridiques
Division de la Coopération et de la Formation
Division de la Communication
Direction du Développement Minier
Division du Patrimoine Minier et Pétrolier
Division du Patrimoine Géologique
Division des Activités Minières
Division de la Promotion Minière
Direction des Combustibles et des Carburants
Division Logistique et Approvisionnement Pétrolier
Division Distribution et Marché Pétroliers
Division Gaz Naturel et Combustibles Fossiles
Direction de l'Electricité et des Energies renouvelables
Division des Equipements Electriques et de l'Electrification Rurale
Division de la Distribution et du Marché Electriques
Division des Energies Renouvelables et de la Maîtrise de L'Energie
Service des Applications et de la Sûreté Nucléaires

Direction de l'Observation et de la Programmation ተብርሮው። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division de l'Observation et des Prévisions ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division du Développement Institutionnel et de la Compétitivité ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ሌሎች ለ ተደብዳል

Direction du Contrôle et de la Prévention des Risques ተብርሮው። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division du Contrôle Technique et de la Sécurité ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division de la Réglementation Technique et de la Prévention des Risques ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division du Laboratoire National et de l'Energie des Mines ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division de la Coordination des Activités Régionales de Contrôle ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Direction des Ressources Humaines et des Affaires Générales ተብርሮው። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division des Ressources Humaines ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division des Approvisionnements et des Equipements ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division Financière ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Division des Systèmes d'Information ተብራሪይ። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

Directions Régionales ተብርሮው። ፡ ማዕከላዊ ለ ተደብዳል

**Ministère Déléguée Auprès du
Ministre de l'Energie, des Mines
et de l'Environnement ,chargé de
l'Eau**

[illegible]

*** Ministère déléguée auprès du Ministre de l'Énergie, des Mines, de l'Eau, et de l'Environnement, chargé de l'Environnement**

[illegible]

La Ministre Déléguée + . 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Le Secrétaire Général 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division du Budget et Ressources Hu-
maines + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division des Projets et des Etudes... ?..
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Direction des Etudes, de la Planification, et de
la Prospective + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Observatoire National de l'Environnement
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Planification et de la Pros-
pective + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Direction du Partenariat , de la Commu-
nication et de la Coopération + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Coopération Internationale
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division du Partenariat
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Communication et de l'Edu-
cation + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Direction de la Surveillance et de la Préven-
tion des Risques + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Surveillance et de la Re-
cherche + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division des Préventions et des Stratégies
d'Intervention + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Gestion Environnementale du
Milieu Naturel + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Direction de la Réglementation et du
Contrôle + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division de la Réglementation + 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
Division du Contrôle et du Contentieux
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +
+ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 +

* ΣΘ%Η
** 〇.ㄣ.ㄖ.ㄣ ㄘ:ㄥㄘ.ㄥ

。ZΘ∴C

oZΘ%G X%IH U%HO%O o. o. +O%Λ oΛ +o%G
 O%K.O Λ .G%CO.O
 ΣX%OX.O%I Λ ΣC%Z%O%I Λ ΛH.o%I
 Λ OC%OE%O Λ .K%ZO.O
 o.C. | +.O. Λ ΣO%CO.E%I ΛΣ OC.o%G
 O%XX.o. R%Λ %Y.K.O
 O%OXH U.o%IΣ O%OXH
 Λ .X%OX.O Σ+ +.o%I
 +.O%I%G+ X%IH %%ΛIΣH
 o.C +Z%OZ%+G %ZU.OZC%I
 o. +%H%O +ΣO%H.O
 Λ +.O%ΛΛ%G+ | +%O%K+
 o. OC.IΛ%O Λ %Σ.O
 o. +C%EΦ.OΛ o.C +%I%K+

* Π.Π.Σ.Α. ΕΣΕΠ

oO C.O.+%O ? Jusqu'à quand

Ministère de la Jeunesse et des Sports +oIYY.O.H.O. I +H.O.O.O.C.O. A +X-H O.O.A.A.O.H

Le Ministre / oIYY.O.H.
Le Cabinet / +X.O.H.O.X
L'Inspection Générale/oIYY.O.H.O. C.O.+oI
Le secrétariat Général/oIYY.O.H.O. C.O.+oI
Les services dirigés d'une manière autonome
/ +X.O.O.O.H.+X.O.XI +X.O.X.XI O X.C.O. H.O.H.O.
Les Services Extérieurs/+X.O.O.O.H.+X.O.XI
+X.O.X.O.H.
La Direction de la jeunesse et des affaires
féminines / +X.O.O.O.H. I +H.O.O.O.C.O. A +X-H
X.O.X.O.H. O.O.A.XI
La Division de la jeunesse : +X.O.O.O.H. I
+H.O.O.O.C.O.
La Division de l'enfance : +X.O.O.O.H. I O.O.C.H.
La Division des affaires féminines : +X.O.O.O.H.
I X.O.X.O.H. O.O.A.XI
Le Service des établissements de jeunesse et
des activités rurales : +X.O.O.O.H. I X.Y.O.X.O. I
+H.O.O.O.C.O. A +X-H X.O.O.X.I X.H.Y.O.H.
Le Service des colonies de vacances
: +X.O.O.O.H. I X.X.X.O.H. I X.O.X.O.X.O.
Le Service de la promotion féminine
: +X.O.O.O.H. I O.O.O.Y.H. O.O.A.XI
Les Service des associations de jeunesse
: +X.O.O.O.H. I +X.O.O.C.XI I +H.O.O.O.C.O.
Le Service de la protection de l'enfance
: +X.O.O.O.H. I X.O.X. I O.O.C.H.
Le Service de la formation professionnelle
féminine : +X.O.O.O.H. I O.O.C.H.+X.X. O.O.C.
O.O.A.XI
Le Service du tourisme culturel des jeunes
: +X.O.O.O.H. I X.O.X.O. O.O.H.O. I X.H.O.X.CI
Le Service de la consultation et de l'orien-
tation : +X.O.O.O.H. I X.O.X.O. A +X-H O.O.C.I.A
Le Service de l'action éducative fondamen-
tal : +X.O.O.O.H. I +X.O. +H.O.O.O.H. X.O.O.X.CI
La Direction des sports : +X.O.O.O.H. I O.O.A.A.O.H
La Division du sport de haute compétition
: +X.O.O.O.H. I O.O.A.A.O.H. I O.O.A.XI X.O.O.XI
Le Service des organisations et des fédé-
rations sportives : +X.O.O.O.H. I X.O.X.H. A
+X.Y.Y.O.H.XI I X.O.A.A.O.H
Le Service des selections nationales
: +X.O.O.O.H. I X.O.+X. Y.Y.H.
Le Service des assistances des sportifs
: +X.O.O.O.H. I X.O.O. I X.O.A.A.O.H
La Division de la promotion du sport
: +X.O.O.O.H. I O.O.O.Y.H. I O.O.A.A.O.H
Le Service de l'encadrement sportif
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.O. O.O.A.A.O.H
Le Service des études de programmation
et de coordination : +X.O.O.O.H. I X.O.O.H. I
O.O.H. A +X-H O.O.C.A.X
La division des institutions sportives
: +X.O.O.O.H. I X.O.A.X.CI X.O.A.A.O.H
Le Service des établissements et du maté-
riel sportifs : +X.O.O.O.H. I X.Y.O.X.O. A +X-H
O.O.O.CI X.O.A.A.O.H
Le Service du contrôle des établissements
et des salles sportives : +X.O.O.O.H. I O.O.A. I
X.Y.O.X.O. A +X-H X.H.X.O.H. X.O.A.A.O.H

La Division de la médecine du sport :
+X.O.O.O.H. I O.O.H.O.O. I O.O.A.A.O.H
Le Service de la médecine du sport et du
contrôle du dopage : +X.O.O.O.H. I O.O.H.O.O. I
O.O.A.A.O.H A +X-H O.O.A. I X.O.O.C.A
Le Service de l'assurance : +X.O.O.O.H. I
O.O.H.X.O.O
La Direction du budget et de l'équipement
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.X. A +X-H O.O.H.O.O
La Division du budget et de la comptabilité
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.X. A +X-H X.O.X.O.
Le Service du budget et de la comptabilité
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.X. A +X-H X.O.X.O.
Le Service des marchés : +X.O.O.O.H. I X.X.A.X.
Le Service de la planification : +X.O.O.O.H. I
O.O.X.Y.O
La Division de l'équipement et du matériel
: +X.O.O.O.H. I O.O.H.O.O. A +X-H O.O.O.C
Le Service des équipements et du contrôle
des biens : +X.O.O.O.H. I X.O.H.O.O. A +X-H
O.O.A. I X.O.H.X.
Le service du matériel et du parc-auto
: +X.O.O.O.H. I O.O.O.C. A +X-H I.X.CI
La Direction des ressources humaines
: +X.O.O.O.H. I H.O.A.O.X.XI I X.H.X.XI
La Division des ressources humaines
: +X.O.O.O.H. I H.O.A.O.X.XI I X.H.X.XI
Le Service de la gestion prévisionnelle
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.X.A. O.O.Y.A.
Le Service de la gestion du personnel
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.X.A. I O.O.O.X.
Le Service des oeuvres sociales : +X.O.O.O.H.
I +X.O.X.XI I X.O.H.XI

La division de la formation et de la perfec-
tion des cadres : +X.O.O.O.H. I O.O.H.+X.X. A
+X-H O.O.H.XI I X.O.O.XI
Le Service des programmes de formation
: +X.O.O.O.H. I X.O.H.XI I O.O.H.+X.X
Le Service de la formation continue
: +X.O.O.O.H. I O.O.H.+X.X. X.O.A.A.
La Division de l'informatique et de la pro-
grammation : +X.O.O.O.H. I O.O.Y.C. A +X-H
O.O.H.
Le Service de la programmation informa-
tique et du développement des systèmes
: +X.O.O.O.H. I O.O.H. O.O.Y.C. A +X-H
O.O.H. I X.O.H.X.
Le Service des moyens audio-visuels
: +X.O.O.O.H. I O.O.H. X.H.O.O.H.
La Division des affaires juridiques et de la
coopération : +X.O.O.O.H. I X.O.H. O.O.XI A
+X-H O.O.H.
Le Service des affaires juridiques et du
contentieux : +X.O.O.O.H. I X.O.H. O.O.XI A
+X-H O.O.XI
Le Service de la coopération : +X.O.O.O.H. I
O.O.H.

* Ministère de la Santé : +oIYY.O.H.O. I O.O.XI

Ministre oIYY.O.H.
Inspection générale oIYY.O.H.O. C.O.+oI
Chef de Cabinet de Mr le Ministre
C.O.H. I O.O.H.O. I C.O.O. oIYY.O.H.

Secrétaire Général oIYY.O. C.O.+oI
Division de la Communication
+X.O.O.O.H. I X.O.H.
Cellule de coordination des marchés
: +X.O.O.O.H. I X.X.A.X.
Division de l'Informatique et des Mé-
thodes : +X.O.O.O.H. I O.O.Y.C. A +X-H
+X.O.XI.
Division de l'Approvisionnement
: +X.O.O.O.H. I O.O.X.H.
Division du Parc Auto et des Affaires
générales : +X.O.O.O.H. I I.X.CI A +X-H
X.O.H. X.O.H.
Institut National d'Administration Sani-
taire : +X.O.O.O.H. I O.O.H. A.X.O.
Centre Anti-poisons et Pharmacovigi-
lance : +X.O.O.O.H. I O.O.H. A H.O.O.H.O.H.
Centre National de Transfusion San-
guine : +X.O.O.O.H. I Y.O.H. O.O.XI
Institut National d'Hygiène : +X.O.O.O.H. I X.
Y.H. I Y.O.H.
Centre national de Radioprotection
: +X.O.O.O.H. I X.O.X.O..
Direction de la population : +X.O.O.O.H. I
X.O.O.C.
Direction de l'épidémiologie et de
Lutte contre les Maladies : +X.O.O.O.H. I
O.O.H. A +X-H X.O.H.X. C.X.H.
X.O.O.XI.
Direction des Hôpitaux et des Soins
Ambulatoires : +X.O.O.O.H. I H.O.H.XI
A +X-H X.O.H. X.O.H.
Direction des Médicaments et de la
Pharmacie : +X.O.O.O.H. I X.O.H. A +X-H
H.O.H.
Direction de l'Equipeement et de la
Maintenance : +X.O.O.O.H. I O.O.H.O. A
+X-H X.X.
Direction des Ressources Humaines
: +X.O.O.O.H. I H.O.A.O.X.XI I X.H.X.XI
Direction de la Réglementation et du
Contentieux : +X.O.O.O.H. I O.O.H. A
+X-H O.O.XI
Direction de la Planification et des Res-
sources Financières : +X.O.O.O.H. I
O.O.H. A +X-H H.O.A.O.X.XI I X.O.O.C.H.XI

* Ministère de la Communication +oIYY.O.H.O. I O.O.XI

Porte-parole du Gouvenement oIYY.O.H. I
O.O.H.
O.O.O.O. I O.O.H.
Secrétaire Général oIYY.O. C.O.+oI
Inspection Générale/oIYY.O.H.O. C.O.+oI
Cabinet : +X.O.H.O.X
Division de la Coopération : +X.O.O.O.H. I
O.O.H.
Directions Générales : +X.O.O.O.H. I X.O.XI
+X.O.H.
Unité de Programmation et de Contrôle de
Gestion : +X.O.O.O.H. I O.O.H. A +X-H O.O.A. I
O.O.H.
Direction de la Communication et des Rela-

[illegible]

L'Assemblée Mondiale Amazighe conteste énergiquement le recensement du 2014 et réclame de nouveau la destitution du haut commissaire au plan M. Ahmed Lahlimi Alami

Le Haut Commissariat au Plan vient de rendre public ses résultats en révélant que le Maroc compte juste 33,8 millions d'habitants avec un taux d'urbanisation atteignant 60,3%, affirmant que 70,2 % se concentrent dans cinq régions selon le nouveau découpage régional qui n'est pas encore adopté par les chambres des représentants !

En effet, le recensement général de la population et de l'habitat est une grande opération qui nécessite un très grand nombre de chercheurs, de contrôleurs et d'observateurs, et la réussite de l'opération de recensement est tributaire de la qualité de la formation et de la maîtrise par l'équipe de réalisation des instructions nécessaires pour s'informer correctement et de manière précise quant au nombre des membres des familles ainsi que leurs caractéristiques démographiques, sociales et économiques.

Ce rapport dévoile :

1- les moults violations des critères qui devaient servir de base au recensement dont font partie les critères non pris en compte par le Délégué du Haut Commissariat au Plan qui a supervisé le recensement, Ahmed Lahlimi, lors de ses déclarations.

2- La discrimination contre la langue amazighe

3- La discrimination à l'encontre des droits des femmes

4- Les données sur ceux qui ont boycotté le recensement

5- Implication des agents d'autorité en dehors de la loi

6- Utilisation de la religion

7- Et les défaillances du recensement

I- Ignorance et violation des recommandations des Nations Unies et des dispositions de la constitution marocaine :

Bien que la constitution marocaine, dans son préambule, affirme que « le Royaume du Maroc, membre actif au sein des organisations internationales, s'engage à souscrire aux principes, droits et obligations énoncés dans leurs chartes et conventions respectives, il réaffirme son attachement aux droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus », et bien que le même préambule réaffirme que le Royaume du Maroc atteste et s'engage à :

- Protéger et promouvoir les dispositifs des droits de l'Homme et du droit international humanitaire et contribuer à leur développement dans leur indivisibilité et leur universalité;

- accorder aux conventions internationales dûment ratifiées par lui, dans le cadre des dispositions de la Constitution et des lois du Royaume, dans le respect de son identité nationale immuable, et dès la publication de ces conventions, la primauté sur le droit interne du pays, et harmoniser en conséquence les dispositions pertinentes de sa législation nationale.

Et bien que la constitution marocaine, dans son article cinq, affirme que « l'amazighe constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception » ;

En dépit de cela, le Délégué du Haut Commissariat au Plan, Ahmed Lahlimi, superviseur du recensement, a refusé d'intégrer la question relative à « la langue maternelle » dans le questionnaire du recensement, ignorant les revendications du mouvement amazighe au Maroc dont fait partie notre organisation Assemblée Mondiale Amazighe. Il a également ignoré, volontairement, le contenu du rapport des Nations Unies, révisé et affiné par le Section des recensements des Nations Unies au titre de la session des recensements de 2010 ; lequel rapport, en matière des langues, a cité trois types de fiches relatives à la langue maternelle qui devront faire l'objet du décompte et que sont :

- La langue maternelle définie comme langue parlée par l'individu dans sa première enfance ;

- La langue d'usage définit comme langue parlée par l'individu actuellement, ou dans la majorité des cas au sein de son foyer ;

- La capacité d'échanger à l'aide d'une langue particulière ou d'autres langues.

Et dans le cadre de la collecte des fiches relative à la langue utilisée ou à la langue maternelle, les Nations Unies soulignent « l'importance de la fiche de chaque langue au niveau numérique dans le pays et pas seulement la langue dominante ».

Plus que cela, Monsieur Ahmed Lahlimi a :

- Affirmé, lors de déclarations à la presse, son refus d'appliquer les recommandations des Nations Unies relatives à la langue maternelle et a considéré, dans un entretien avec le journal marocain Akhbar Al Youm, du 25 juillet 2014,



que la question relative à la langue maternelle des marocains est très dangereuse ; elle est totalement interdite car immorale, non professionnelle et mène à des choses dangereuses.

- Adressé, par une initiative précipitée et inadmissible, une circulaire aux délégations régionales du plan leur demandant de modifier une question portant sur l'amazighe qui figurait dans le questionnaire du recensement. Le contenu de la première formule est de poser la question : « sais-tu lire et écrire en amazighe en caractères tifinaghe » et la deuxième formule modifiée a éliminé le caractère tifinaghe et s'est limitée à la question « sais-tu lire et écrire en amazighe, sans préciser de caractère particulier ; La Délégué du Haut Commissariat au Plan a modifié la question relative à l'amazighe au moyen d'une circulaire sans que le contenu de la modification ne soit l'objet d'aucune revendication et sans avoir répondu aux revendications des Amazighes ni respecté les recommandations des Nations Unies en matière de langue maternelle.

II- Discrimination entre l'homme et la femme :

Le Haut Commissariat au Plan a imposé aux chercheurs du recensement de recueillir les informations du père exclusivement et non de la mère. Il viole ainsi le contenu des chartes internationales des droits de l'homme et les pactes signés par le Maroc quant à l'égalité entre les femmes et les hommes. Il a également violé le texte de la constitution marocaine, précisément, les dispositions du contenu du titre II, les libertés et les droits fondamentaux, figurant dans l'article 19 qui stipule :

« L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que

dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume. L'Etat marocain Œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination »

En témoigne la propre ministre de la solidarité de la femme de la famille et du développement social, Mme la ministre Bassima Hakkaoui, qui a demandé de changer carrément le formulaire (voir le site insafpress.com du 12 septembre 2014). De même, la Ministre Déléguée Chargée de l'Eau, Charafat Afailal, ainsi que plusieurs députées dont Maa Al aaynayni du PJD, ont été choquées par les questions des recenseurs (Al Massae, 11 septembre 2014) !!!

III- Exploitation de la religion :

Bien que les Amazighs, y compris notre organisation Assemblée Mondiale Amazighe, aient boycotté le recensement, l'Etat a fait recours aux podiums du vendredi (Jour de prière hebdomadaire pour les musulmans), au sein des différentes mosquées du Maroc, pour solliciter ceux qui prient (hommes et femmes) à faire réussir l'opération de recensement général qui démarre le lundi 1 septembre 2014, grâce à une prêche modèle distribuée aux imams dans plusieurs villes et campagnes du Royaume.

Le prêche du vendredi 29 août 2014, généralisée par le Ministère des Awqaf et des Affaires Islamiques sur la majorité des imams de mosquées, a insisté sur l'importance de l'opération de recensement général de la population et de l'habitat et a demandé aux citoyens et citoyennes d'y répondre de manière positive et

pratique, par le bon accueil des responsables et des encadreurs, considérant le recensement comme dessein légal grandiose et objectif religieux. Ce qui constitue une exploitation minable de la religion pour appuyer la falsification et donne de ceux qui boycottent l'image de mécréants qui ne respecte pas leur devoir religieux. Ainsi il a violé expressément les articles 3, 6, 25 et 41 de la Constitution.

IV- Menace mensongère de punition à l'encontre des citoyens boycottant :

Les moyens de communication marocain, y compris le quotidien « Al Akhbar », du 29 août 2014 et du « Le matin » du 11 septembre 2014 ont fait état de menaces et d'avertissements d'Achmed Lahlimi, Délégué du Haut Commissariat au Plan, qui supervise le recensement, à l'encontre de personnes qui ont boycottées le recensement et qui ont refusé de répondre aux questions du questionnaire du recensement général de la population, quant aux punitions et sanctions qui les visent conformément à la loi, arguant cela par le fait que le recensement constitue une « opération nationale importante concernant tout le monde, et qui contribue à asseoir des politiques publiques dans l'intérêt du pays ».

Jusqu'à présent, pas un seul cas n'est enregistré de marocains qui ont boycotté le recensement et qui sont poursuivis, légalement, suite à leur acte, même si une large frange de citoyens ait boycotté l'opération.

V- Utilisation de la force et instrumentalisation de l'autorité :

Le journal Al Massae, dans son numéro 2469, du 04 septembre 2014, a rapporté qu'un nombre d'observateurs qui ont participé à l'opération de recensement ont refusé de fournir des informations à des agents de l'autorité et portant sur les zones dont ils étaient chargés. Les Chyoukh et

LES AMAZIGHS DEMANDENT AU PRÉSIDENT FRANÇOIS HOLLANDE LA RECONNAISSANCE DE LA GUERRE CHIMIQUE CONTRE LE GRAND RIF



A l'aimable attention de
M. François HOLLANDE,
Président de la république française
Objet : réparations comme suite aux
effets de la guerre chimique contre le
grand Rif

M. le président,

Votre pays, la France, s'est retrouvé, au début du siècle passé, responsable d'un protectorat sur le Maroc, (Ex-Empire chérifien marocain). En vertu de ce protectorat, la France était sensée assurer la protection du Maroc dans ses frontières authentiques. Or, il s'en est suivi un dépeçage, une partition et une pseudo « pacification » par les armes et le sang.

En tant que « nation civilisée », la France était tenue par le droit coutumier et conventionnel de la guerre de protéger, notamment, la population civile et de ne pas se rendre complice ou utiliser elle-même contre cette même population sans défense et non combattante des armes prohibées.

Or, les documents, archives et études témoignent de ce que, dans un premier temps, la France s'est rendu complice de l'Espagne à laquelle elle a vendu des armes chimiques de destruction massive avant de les utiliser elle-même contre les rifains (population du nord du Maroc), lors de la guerre de libération conduite par le président Mohamed Abdelkrim El Khattabi. La guerre chimique contre le grand Rif est non seulement une violation des règles les plus élémentaires du droit de la guerre mais de surcroît et encore plus grave les héritiers des victimes d'hier conti-

nent de souffrir aujourd'hui encore. En effet, de nombreuses études génétiques d'experts confirmés démontrent et témoignent des effets mutagènes et cancérigènes des armes utilisées : l'ypérite ou gaz moutarde, le phosgène, le disphosgène et la chloropicrine.

M. le président,

Au nom de la continuité de l'Etat, dont vous assurez aujourd'hui la présidence, nous souhaitons attirer votre attention sur deux idées essentielles :

1- l'utilisation et la complicité dans

une famille dans le Rif qui n'ait pas son lot de parents qui pâtisse ou ait pâti du cancer » !

Monsieur le Président,

Nous voulons croire que le pays qui se réclame des droits de l'homme et que vous représentez ne puisse rester insensible à l'injustice, à la violation des droits les plus élémentaires et aux préjudices subis par des populations civiles sans défense. Le but de cette lettre est d'attirer votre attention



l'utilisation d'armes chimiques de destruction massive contre des populations civiles ;

2- les effets cancérigènes et mutagènes des armes chimiques de destruction massive utilisées.

La France est ainsi coupable et responsable de crimes de guerre dont les effets se font sentir aujourd'hui encore chez les héritiers les victimes d'hier. Le grand Rif demeure aujourd'hui une région « pauvre » et marginalisée, sans hôpitaux, ni infrastructures modernes de production... Près de 80% des personnes qui se rendent jusqu'à Rabat pour se faire soigner de cas de cancers, faute d'hôpitaux dans le grand Rif, sont originaires de cette région. Vous avez dans votre gouvernement une ministre de cette même région, Mme Najat Vallaud Belkacem, qui devrait pouvoir vous en parler. « Il n'est pas

sur le rôle que la France a pu jouer au mépris des règles élémentaires et préceptes de l'humanité et surtout de vous demander d'agir de votre autorité pour que l'Etat français :

1. Reconnaisse officiellement les responsabilités de l'Etat français pour les actions militaires à l'encontre de la population civile du Rif durant les années 1921-1927 ;
2. Organise et célèbre des actes de réconciliation et de solidarité avec les victimes, leurs descendants et la société rifaine comme forme d'expression de la demande de pardon de la part de l'Etat français ;
3. Facilite le travail d'investigation des historiens et de tous ceux souhaitant connaître les faits historiques à travers les archives militaires françaises ;
4. Révise les annotations, références et



chapitres relatifs aux campagnes militaires menées par l'Etat français qui occultent l'usage des armes chimiques et/ou tergiversent sur la vérité historique ;

5. Appuie les associations culturelles et scientifiques dédiées au travail de recherche des effets de l'emploi des armes chimiques dans le grand Rif ;
6. Règle les compensations économiques de caractère individuel qui pourraient être réclamées pour les dommages causés ;
7. Contribue à la réparation des dommages collectifs et à la compensation de la dette historique ;
8. Dote les hôpitaux du Rif et particulièrement ceux de Nador et Al Hoceima d'unités sanitaires spécialisées dans le traitement oncologique qui contribuent à réduire les hauts pourcentages de maladies cancérigènes.

Nous souhaitons, M. le Président une audience afin que puisse vous être exposé le problème et afin que vous puissiez examiner avec la société civile des pistes de réparation au bénéfice de la région du grand Rif et des populations concernées. D'autres peuples ont reçu réparation des crimes commis suite aux abus du colonialisme. Le temps est venu que les rifains reçoivent réparation des crimes commis à leur encontre.

Veuillez agréer, M. Le Président, l'expression de nos salutations distinguées.

Rachid RAHA, président de l'AMA.

إضاءة حول التجربة الفنية للراحل محمد أمزيان السعيد

أي وجوه الشهداء والرموز الأوائل للفكر الأمازيغي. لا تخلو التجربة الفنية للسعيد من خلفيات وقناعات فلسفية، إنسانيته ذات يوم ونحن في مرسمه بميدلت ماذا ترسم؟ فأجاب أرسم نفسي. وتعجبت من عمق هذا الجواب وقلت: هل تدري أن الكاتب البرتغالي ساراماجو قال في روايته «كتاب الخط والرسم»: «من يرسم يرسم نفسه فالدكتور جاشيه الذي رسمه فان جوخ هو فان جوخ نفسه وليس جاشيه». إلا أن السعيد وإن رسم ذاته فالذات عنده ليست فردية بل هي ذات جماعية وهي الذات الأمازيغية التي بحث عنها طويلا ووجد في الإحياءات الكاليفرافية أهم معبر عنها، ولذلك لا تخلو لوحاته من حروف تيفيناغ التي تغطي اللوحة هوية أو تحضر لتزيين وتأثيث فضاء اللوحة وتساعد في فهمها وقد تكون هي المقصودة بالرسم وتصبح غاية في ذاتها.

رحل محمد أمزيان السعيد يوم 21 دجنبر 2013 مخلفا وراءه عددا من اللوحات والكراتيات وبعد أن علم أجيالا كثيرة كيف تعشق وتعانق الفرشاة وبذلك يكون علامة على قوة الحركة الأمازيغية لأن الحركة لا تستحق أن توصف بهذا الوصف (الحركة) إلا إذا انخرط في صفوفها وحمل خطابها عدد من الفنانين الكبار مثل محمد أمزيان السعيد الذي يشكل مفخرة من مفاخر الأمازيغ في شمال إفريقيا.

* لحسن زروال
أستاذ باحث في الثقافة الأمازيغية

جبروته لم يستطع إلا النيل من جسد الفنان وأعضائه الهشة لكنه لم ولن يقوى على ابتزاز محاولته الرمزية وتركته الفنية التي أكد أنها ستضمن له الخلود والأزلية، بل والانتقاد في سماء العالم الرمزي والجمالي السرمديين. كل ما تحتاجه هذه التركة فقط وهذه اللوحات عيون مدربة وثاقبة قادرة على الوصول والاهتداء إلى الطريقة الفريدة التي نجح بها السعيد في إكساب الفن واللوحة صفة النضال والمقاومة فأصبحت كل لوحة رسمها سلاحا أو ميذا أو موقفا أو إنذارا أو إعصارا أو انفجارا... إنه رسام يرسم بأدوات حادة، فالرسم عنده مرادف للرفض للتحريض للثورة للأمل للمستقبل. إن لوحات محمد هي وجبات بصرية تقدم لنا ألذ الطباق الهوية الأمازيغية فهي رسومات تعقب براءة الأرض ورائحة الأجداد وتجدد لقائنا وتقوى لحنمتا بذاتنا التي انسلخنا عنها فهي تعلمنا أن نشمّر من راحلتنا فلا أحد يهجر راحته أو ينساها. بعبارة أخرى للسعيد يعيد بلوحاته بناء صرح الذات الأمازيغية المهشمة بللمسة فنية تنتقي الخصوصيات المميزة لهذه الذات سواء في العمران أو الملابس أو الزرابي أو الأمكنة أو الحروف الأمازيغية فكل هذه الأشياء رسمها السعيد، ونادرا ما يرسم الوجوه باستثناء تلك التي لا ينفصل ذكرها عن القضية الأمازيغية



مع موته لأن لوحاته في الجوهر مواجهة للموت المادي والرمزي بسلاح الفرشاة الذي يتوسل الذاكرة والصورة من خلال إصراره دوما على استحضار الرموز الثقافية التي تأتي الفناء. فإذا كان الإنسان القديم، قد رسم على الجدران والأنواح وعلى المعابد والكهوف والمغارات فقد كان الهدف هو رغبة هذا الإنسان في أن يمارس حضوره ويحقق استمراريته وبميوته حتى بعد الممات، ولهذا فإن السعيد من خلال لوحاته يمارس هذا الحضور لأن الموت رغم

التشكيل نظرا للتقاطعات والقواسم المشتركة الكثيرة التي تلحم وتصل الفنون بعضها ببعض. إنأول ما يمكن التصريح به كون الراحل محمد أمزيان فنانا بما في كلمة الفن من التزام وجنون وإنسانية، نظرا لعدة اعتبارات لعل أهمها: أن السعيد جمع بين وجدان مضطرب وروح متوترة، وبين جموح وشساعة الخيال، وهذان الشيطان إذاً اضيفالي موهبة فذة يفنمان فنا رفيعا بعيدا كل البعد عن الفن التجاري. ولأنه كغيره من الفنانين العظام كان فنانا قلقا يطرح بفننه الأسئلة الحقيقية والإشكالات الصميمية ولهذا رحل بسرعة، لأن القلقين كما تقول الروائي الجزائرية أحلام مستغانمي «يرحلون بسرعة». يقولون كلمتهم ويمضون، ثم لأنه رجل امتاح من كل الفنون (التشكيل، الكاريكاتير، الفوتوغرافيا، الموسيقى، الحفر، النحت، النسيج...) إنه فنان تحلصه الفنون ونذر حياته للفن والقضية ولم تشغله عن هذه القضية مشاغل معينة كما لم تصرفه عن درب النضال صروف الحياة الكثيرة. أخيرا لأنه بالرغم من اغترافه من مذاهب التشكيل والمدارس العالمية، لا يتبع منهاج واحد ولا يقتفي أثر مدرسة واحدة بل نحا منحى خاصا وشق طريقه الفني وبنى تصوره الفلسفي للجمال وأستطاع بذلك أن يفرض جوده ويصنع تميزه عن بقية الفنانين التشكيليين أي: أنه كان ضد الولاءات السياسية والمذهبية. ومن المفارقات العجيبة أن يتزامن الحديث عن لوحاته وفننه مع الذكرى الأولى لرحيله. ويتوافق هذا المقال

لا شك أن الذين عرفوا الفنان والمناضل محمد أمزيان السعيد، يجمعون على أن الرجل كان من طبقة خاصة، ومن معدن نادر حيث اجتمعت فيه صفات يصعب أن تجتمع في غيره، إلى درجة أن من يلتقيه في الشارع لا يلتقي شخصا بل مجموعة من القيم الأمازيغية والإنسانية النبيلة، ولهذا كلما التقيته شخصيا أذكر مقولة قالها الشاعر المارتينيكي إيمي سيزر في حق سيدار سينغور عندما كانا يناضلان في فرنسا عن حقوق الزوج الأفارقة، قال إيمي سيزر: «عندما تعرفت على سينغور قلت إنني إفريقي». ذلك أن اللقاء بمحمد يشعرك بالانتماء ويتشكك من التيه الهوياتي ولا تكفي بقولك إني أمازيغي بل تقشقر بكوكك كذلك وتفرح فرحا طفوليا. ولا شك أيضا أن من يتغنى ويروم الحديث عن تجربته الفنية والنضالية سيجد أمامه صعوبات كثيرة من بينها: كيف يحول غياب الفنان محمد إلى حضور دون أن يوقظ المواجه والامل، وينشئ في الذكريات التي معتنا بها أكثر من زمان ومكان؟ ثم عن أي محمد سيتحدث هل عن محمد الإنسان أم الفنان أم الصديق أم الناضل أم الأستاذ؟ فهو الواحد المتعدد والمتعدد الواحد. أعترف منذ بداية هذا المقال أنني لست ناقدًا محترفًا في الفن التشكيلي، فاهتمامي الأكاديمي ينصب على الأدب المكتوب وليس على الأدب المرسوم، لكن ذلك لا يحول دون إبداء الرأي في القضايا التشكيلية والجمالية التي أثارها لوحات محمد أمزيان لأن من اختار الأدب مسكنًا ومحل إقامة لا بد أن يجاور الفنون الأخرى ومنها

تيلي نودار تغلدا الذكرى 79 لانتفاضة أيت باها واليوم العالمي للشعر

التقليدي وللعشبات الطبية... ويشمل برنامج الأيام الثقافية افتتاح الأيام الثقافية براق للكتاب الأمازيغي، المخطوطات، الصور الفوتوغرافية والتشكيلية، منتجات التعاونيات المحلية... وورش حول التقطيع المورفولوجي والتركيبي للغة الأمازيغية ومائدة مستديرة حول الأدب الأمازيغي، وقرارات في إبداعات شباب أيت باها أو دار، حيث سيقدّم الأستاذ سعيد أيت حسان: تقديم المجموعة القصصية "أفني غ تيسفضل ن واطان" للمبدعة خديجة الكجزي والأستاذ حسن أومولود سيتول تقديم ديوانه الشعري Frag - ments d'un cœur dolent وسيتم تنظيم ندوة فكرية حول معركة أيت باها من تأطير الأستاذ محمد الضامن : من رجالات انتفاضة أيت باها: الحوس وأومر الودريسي". والأستاذ عبد الحكيم بواللوز سيقدّم موضوع حول "معركة أيت باها من خلال المجال الشعبي". كما ستقدم الأستاذة فاطمة أوعسو موضوع حول شتوكة الجبل من خلال الأرشيف الفرنسي أما الأستاذ لحسن كاحمو سيقدّم مداخلة حول "انتفاضة أيت باها كامتداد طبيعي من أجل التحرر"، وستختتم الأيام الثقافية بأنموذج ن تيمارين : قراءات شعرية وقصائد شعرية لرواد فن أجماك وتقديم فقرات موسيقية ولوحات فنية من التراث الغنائي المحلي

سيرا على نهجها النضالي المتواصل على مدى تسع سنوات، تنظم جمعية تيلي نودار بالتعاون مع المجلس البلدي لأيت باها، أياما ثقافية إشعاعية تحت شعار: "إعادة الاعتبار لذواتنا رهين بإعادة كتابة تاريخنا" يوم 20 و 21 و 22 مارس 2015 بمدينة أيت باها. وتزامن هذه الأيام مع حدثين هامين، الأول يتجسد في الذكرى 79 لانتفاضة أيت باها 20 مارس 1936 التي ستخصص لها جلسة فكرية من تأطير أساتذة مختصين من خلال أربعة محاور (انظر البرنامج). في ربيع تعلق الحدث الثاني باليوم العالمي للشعر الذي يأتى احتفال الجمعية بهذا اليوم وفاء منها بمكانة الشعر في حياة الفرد والجماعة ودوره الرئيسي في المشروع الإبداعي الإنساني وما يوفر من إمكانات الخلق والتعبير عن مكونات الفرد العميقة و المعبرة عن أماله وآلامه... مناسبة ستحتفي برواد الشعر والمبدعين وخصوصا من فن أجماك الحامل لسؤال الذات وتحدي الانقراض. كما ستكون هذه الأيام مناسبة للاحتفاء بالمبدعين الشباب من خلال تنظيم مائدة مستديرة حول الأدب الأمازيغي سيتم من خلالها تقديم أعمال إبداعية لشباب أيت باها أو دار. وعلى مدى ثلاثة أيام سيرفع المقر الثقافي لبلدية أيت باها تنظيم راق متنوع يشمل على معرض للكتاب والمخطوطات وللصور الفوتوغرافية والتشكيلية وللمنتجات المحلية ولفن النسيج

المركب السوسيو تربوي بأزغنغان موضوع بحث أكاديمي لطلبة جامعة VIC بيرشالونة

من خلال فريق عمل منسجم ومتناغم مع وضوح الرؤية والأهداف التربوية. ما يجعل من هذا الفضاء وجهة لكل التلاميذ التواق للعلم / الشغوف بالمعرفة. كما تعتبر دار الشباب مؤسسة ذات خدمات ووظائف تربوية، ثقافية، اجتماعية ورياضية تساعد على تكوين الطفل / الشاب وإدماجهم في المجتمع والإرتقاء بمستوى تطلعاته، وأساليب تفكيره واهتماماته بما يجري حوله من أحداث ومدى قدرته على مسابرة المستجدات والمغفرات التي تواجهه وكيفية التفاعل الإيجابي معها وتنمية الفكر النقدي والإبداعي. ويعرف فضاء دار الشباب وقاعة العروض التابعة للمركب السوسيو تربوي تزايد مستمر، إن على مستوى عدد المخترطين والوافدين على المؤسسة أو التزايد الكمي والنوعي للأنشطة، بحيث يبلغ عدد المخترطين 300 منخرط يتوافدون على المؤسسة بشكل منتظم وفق البرنامج العام للمؤسسة، إلى جانب 12398 مستفيد خلال سنة 2014 شملت جميع الفئات العمرية موزعة على أنشطة الشباب والأطفال والأندية ومحو الأمية وورشات التكوين الموضوعاتية والتنوعية، وأنشطة إشعاعية خاصة بالجمعيات إضافة إلى ندوات ولقاءات ثقافية وحملات طبية تحسيسية. ويضم المركب السوسيو تربوي مركزا للترويض الطبي يستهدف 40 مستفيدا.

ولم تستثن أنشطة المركب وتنظيم وتطهير الفتاة وإدماجها في المحيط السوسيو-اقتصادي والاجتماعي، حيث تستفيد 200 فتاة من الأنشطة التكوينية في مختلف أنواع الخياطة والطرز موزعة على أربعة أقسام: قسم الخياطة التقليدية، قسم الخياطة العصرية والفصالة، قسم الطرز الرباطي وقسم البورشمان. كما يضم الفضاء روضا للأطفال. هذا، كما نلمس من كل مكونات المركب التربوي في هذه بعملها الجاد والمتكامل في إرساء لبنات التنمية المواطنة في هذه المدينة. كما يسعى المركب في خطته الاستراتيجية القريبة - البعيدة المدى إلى تأسيس نموذج / متميز / مفتوح على المحيط ومنسجم مع متطلبات الساكنة.

في إطار التعاون والتبادل الثقافي بين جامعة vic بيرشالونة والمركب السوسيو تربوي التابع لبلدية أزغنغان، وبشراكة مع جمعية شباب أزغنغان للإبداع الفني والتربية المستدامة، وانسجاما مع الملف الوصفي لشعبة التربية الاجتماعية والتنشيط السوسيو ثقافي المتمثلة في إجراء التدريب الميدانية وإعداد التصور العام لبحث التخرج إلى جانب تقرير مفصل عن أهم نشاطات المؤسسة والبرامج المقترحة مع الإدارة ، قام وفد من طلبة الجامعة بإجراء عدد من التداريب في مختلف المؤسسات التعليمية والمراكز الاجتماعية ودار المرأة بإقليم الناظور. إلى جانب المركب السوسيو تربوي بأزغنغان الذي عرف ديناميية استثنائية طيلة الفترة الممتدة من 22 يناير إلى غاية 22 مارس 2015 بمشاركة طاقم تربوي وإداري بالمركب السوسيو تربوي، والذي انخرط فيه 250 مستفيد موزعة حسب الفئات التالية: الطفولة (قاعة العروض) : 120 مستفيد، اليافعين والشباب (فضاء الشباب) : 60 مستفيد، النساء (مركز التربية والتكوين) : 70 مستفيدة.

وتوج هذا البرنامج التدريبي الذي يهدف إلى تبادل التجارب والخبرات خاصة في مجال التنشيط الثقافي والإشعاعي والتربية الصغرى والخاصة: بحفل تكريم للمتدربين وعموم المستفيدين والذي تم فيه عرض شريط فيديو يلخص شهرين من العمل المتواصل للأنشطة بفضاء المركب السوسيو تربوي في قالب إبداعي متميز، بحضور كل من عميد كلية علوم التربية والترجمة والعلوم الإنسانية - جامعة vic المركزية بكطالونيا، ومدير المركب السوسيو تربوي إلى جانب مدير دار الشباب وقيم المكتبة الوسائطية. هذا النشاط الذي يأتي بالموازاة مع جملة من الأنشطة القارة والإشعاعية التي يعقدها محيط المركب السوسيو تربوي منذ بداية الموسم 2015/2014.

بحيث يشهد فضاء المكتبة الوسائطية حركية متنامية وإقبال لافت (2700 منخرط من مختلف المناطق المحاذرة لبلدية أزغنغان) يستفيدون من خدمات المكتبة وأنشطتها التربوية المتمثلة في حصص التوجيه والتوعية والدعم النفسي والدراسي



جمعية إزموزال بدوار أنقرة تطالب رئيس الحكومة بإحداث مدرسة

وجهت جمعية إزموزال الخير للتنمية القروية دوار أنقرة/ جماعة أفلايسن قيادة دمسرة-دائرة إمينتانتون إقليم شيشاوة رسالة إلى رئيس الحكومة المغربية تطالب فيها بالتدخل لإحداث مؤسسة تعليمية بدوار أنقرة.

وأكدت الجمعية في رسالتها على أن دوار «أنقرة» (أيت بخاير) يعتبر واحدا من الدواوير الكبيرة بجماعة «أفلايسن»، قيادة دمسرة، إقليم شيشاوة، لكن للأسف الشديد لا يتوفر على أي مؤسسة تعليمية، وتبعد بأزيد من ثلاث كيلومترات أقرب مؤسسة تعليمية إليه، ما يقضي شيشاوة، أن بأرواح أبناء الدوار للوصول إليها، نظرا لكون الطريق المؤدية إلى المؤسسة عبارة

عن مسالك وعرة تشققها شعاب ووديان هنا وهناك، وتتضاعف الخطورة أكثر حين يحل فصل الشتاء نتيجة الأمطار الغزيرة والثلوج الكثيفة التي تتميز بها المنطقة. وأمام هذا الوضع المؤلم والواقع الصعب، الذي يضطر معه تلاميذ المنطقة للانقطاع عن الدراسة، واستحضارنا لمسألة إنقاذ أطفال الدوار من الهدر المدرسي، وعملا بمبدأ حقوق المتروك في التربية والتكوين، ارتأت جمعية إزموزال الخير للتنمية القروية، وعموم ساكنة دوار أنقرة (أيت بخاير) جماعة أفلايسن، قيادة دمسرة، دائرة إمينتانتون، إقليم شيشاوة، أن يرأسوا رئيس الحكومة من أجل إحداث مؤسسة تعليمية في منطقتهم.

إرفانن بطاطا يحتجون ضد اعتقال أفراد منهم

اعتقلت السلطات المغربية يوم الإثنين 02 مارس ثلاثة أشخاص من أبناء قبيلة إرفانن صنهاجة للتواجد بتراب قيادة أقباغان، جماعة أكنان بإقليم طاطا، فيما وجهت استدعاءات لإربعة عشرة آخرين للمثول أمام المحكمة يوم الأربعاء 04 مارس وذلك على خلفية قضية تتعلق بأراضي القبيلة.

وأكد علي باحيد أحد أبناء القبيلة في اتصال مع العالم الأمازيغي حدث اعتقال كل من إبراهيم أيت سبي محمد أولحسن، وعبد الرحمان بوحواش، وعمران نسيم، وأشار إلى أن السلطات المغربية استدعت أربعة عشرة شخصا آخرين للمثول أمام المحكمة على خلفية مواجهات اندلعت قبل حوالي شهرين بين إرفانن صنهاجة وشخص مدعوم من قبيلة أخرى يتهومونه بالترامي على أراضيهم. وتعود تفاصيل القضية إلى ترامي الشخص «أ» ع، من الرحل الذين أعلمتهم قبيلة إرفانن حق السكن والاستقرار على أراضيها حسب ما ورد في شكايات سابقة للقبيلة للجهات المسؤولة وضمنها شكاية لوزير الداخلية المغربي مورخة بيوم 14.2.2014، توصلت العالم الأمازيغي في وقت سابق بنسخة منها، يتهم فيها نواب الجماعة السلالية لإرفانن صنهاجة الشخص المذكور بالسطو والترامي على 200 هكتار من أراضي القبيلة.

وبالمقابل رفضت قبيلة دوبلال في تصريحات سابقة لأحد أعيانها أن تكون الأراضي موضوع النزاع مملوكة للجماعة السلالية لإرفانن، وتعتبرها أراضي دوبلال، وأن الصراع لا يمكن حصره في صراع شخصي مع «أ»، بل إن الدوبلايين استقروا بهذه المناطق منذ ما يقرب من 100 عام حسب ذات المصادر، وأنهم طيلة هذه المدة الطويلة وهم يمارسون الرعي والفاخرة وبناو فيها منازلهم، مقاربههم، مساجدهم وأبائهم كما تم تشييد مدارس ومستوصفات لتقديم الخدمات الاجتماعية لسكانها، أضف لذلك تزويد الدواوير بالكهرباء والماء الصالح للشرب.

هذا وتطمع عدد من سكان قبيلة إرفانن جماعة أكنان قيادة أقباغان وقفة احتجاجية صباح يوم الأربعاء 04 مارس أمام المحكمة الابتدائية لمدينة طاطا.

ورفع المحتجون لافتة يطالبون من خلالها بالإفراج عن معتقليهم الثلاثة وهم أعضاء الجماعة السلالية للقبيلة وكذا تجديد متابعة الباقي في حالة سراح بتهمة العنف واستعمال السلاح والتخريب.

وطالب المحتجون السلطات بفتح حوار حقيقي مع الساكنة وفتح تحقيق في الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة إرفانن، وحثروا من أي تأخير في إيجاد حل للنزاع.

مواطن أمازيغي يتعرض للعنصرية والتحجير ويحرم من الاستفادة من السكن بالدار البيضاء

منصتر إتري

منه . أنها استمعت إلى الضحية و بعض من جيرانه يدرب خليفة وأدلو بشهادتهم في الموضوع ، مرفوقين بعريضة وقعها ما يفوق خمسين شخصا من سكان درب الخليفة عبروا فيها عن تضامنهم و استنكارهم لهذه الممارسات العنصرية، مضيفة أن هذا الحديث يضاف إلى سلسلة من السلوكات العنصرية التي تم تسجيلها ،كان آخرها محاولة إقصاء ضحية انهيار عمارة بوركوكو السيدة فاطمة نفيس من الاستفادة من السكن بدعوى أنها أمازيغية و تجهل الداريجة بشكل تام.

ودعت التظاهرات الأمازيغية بالدار البيضاء الدولة المغربية، لتحمل مسؤولياتها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يكون أولها التدابير التشريعية بما يقتضيه الأمر من جزاءات وعقوبات صارمة، مؤكدة عن مساندتها و تضامنها اللازم مع كل ضحايا الحكرة و التمييز العنصري، و مع الضحية ،عبد الكريم أم، في متابعته القضائية لرجل السلطة المذكور كطرف مدني في القضية.

تعرض مواطن أمازيغي إلى عنصرية واضحة على يد رئيس دائرة عمالة بن مسيك بالدار البيضاء، عندما وصفه «بالشلع» والفاظ قديمة، بالإضافة إلى حرمانه من حقه في الاستفادة من السكن في إطار مشروع محاربة السكن الضيق، رغم أدائه ثمن الشقة البالغ عشرة ملايين سنتيم على يد موقوف.

هذه واستنكرت التظاهرات الحقوقية والمدنية الأمازيغية بالدار البيضاء، ما تعرض له المواطن «عبد الكريم»، من تضيق سبب وشتن وتحجير باستعمال «الفاظ عنصرية» ، واستمرار ما أسمته «سلوكات الشطط في استعمال السلطة و الإهانات العنصرية في حق المواطنين والتي يرافقها مسوؤي إدارات الدولة المغربية» داعية إياها (الدولة) لتحمل مسؤوليتها ما يرتكبه موظفوها من خروقات عنصرية قد تهدد السلم الاجتماعي على حد تعبيرها.

وأضافت التظاهرات الأمازيغية في بيان لها توصلت «العالم الأمازيغي» بنسخة

لقاء تربوي حول تدريس اللغة الأمازيغية

3. واقع تدريس اللغة الأمازيغية في أرقام.

4. إشكالية تدريس اللغة الأمازيغية.

5. التوصيات.

والمداخلة الثالثة كانت من طرف الأستاذ عبد الله إسماعيلي مؤلف كتاب: «تدريس القراءة والتعبير الشفهي»، حيث تناول بشكل موجز محتويات الكتاب ومحاوره، وفصل في منهجية تدريس القراءة والتعبير الشفهي. ثم انتقل الحضور إلى مشاهدة درسين مصورين في المكونين السابقين صورهما الأستاذ في مدرسة تستيفت (م/م واكليم).

أما المداخلة الرابعة فألقاها الأستاذ رجب مشيني الأستاذ المتخصص بالباحث في الدراسات الأمازيغية، حيث تناول بالتفصيل محتويات الكتاب وقام بقراءة نقدية وبيداكتيكية للمؤلف الجديد وربطه بالسياق العام لواقع تدريس اللغة الأمازيغية محليا وجهويا ووطنيا. وفي الأخير فتح النقاش أمام الحضور تلاه توقيع الكتاب.

نظمت جمعية مدرسي اللغة الأمازيغية ببنية تغغير لقاء تربوي حول تدريس اللغة الأمازيغية بقاعة الاجتماعات ببلدية تغغير يوم الأحد 15 مارس 2015، وذلك في إطار أنشطتها التربوية والثقافية الهادفة إلى النهوض باللغة الأمازيغية وتبادل الخبرات والمعارف من أجل تجويد تدريسها.

وكانت البداية بدخول رئيس الجمعية السيد نور الدين أرجو الذي رحب بالحضور وألقى كلمة مقتضبة حول هذا اللقاء الهام الهادف إلى النهوض باللغة الأمازيغية وتبادل الخبرات والمعارف من أجل تجويد تدريسها.

ثم تدخل الكاتب العام للجمعية السيد محمد اعزيرو الذي تطرق في عرضه إلى واقع تدريس اللغة الأمازيغية إقليميا ووطنيا، حيث تناول بالتفصيل المحاور التالية:

1. الاعتراف باللغة الأمازيغية.
2. إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية.

من هنا وهناك

• تسمان

قام العشرات من ساكنة قبيلة تسمان بإقليم الدريوش، بتنظيم وقفة احتجاجية صباح يوم الجمعة 27 فبراير، أمام مقر الجماعة المحلية، للمطالبة برفع التهميش والإقصاء والعزلة التي تتعرض له المنطقة.

المنظّمون للوقفة الاحتجاجية ردّوا شعارات منددة بالإقصاء والعزلة الذي تعرضت وتتعرض له تسمان وإقليم الدريوش عموما، وطالب المحتجون بفك العزلة عن الإقليم، ومن بين المطالب الملح التي طالب بها المحتجون، تشييد قنطرة واد أمقران، وفك العزلة عن مدارس الإقليم عبر صحي مجهز المسالك الطرقية، وإحداث مركز صحي مجهز لإستقبال المرضى ، وبناء فضاءات رياضية ودار الشباب.

المحتجون طالبوا في ذات الوقفة من المجلس الأعلى للمسابات، إيجاد لجنة للتحقيق في ميزانيتها.

• المهرجان الوطني للشعر

تخلد اليوم العالمي للشعر، تنظم جمعية تادوا للثقافة والتنمية و حقوق الإنسان، النسخة الأولى من المهرجان الوطني للشعر الأمازيغي تحت شعار «الشعر أداة لبناء مجتمع حضاني و متحرر» وذلك يوم الأحد 22 مارس 5102.

تأتي هذه المبادرة الثقافية، إيمانا من الجمعية بالأدوار الفعالة التي يقوم بها الشعر في نقل حياة الإنسان الأمازيغي اليومية وتحري المحتصر. وتروم الجمعية كذلك من خلال هذه التظاهرة جعل هذا اليوم العالمي تقليدا راسخا بمدينة ورزازات.

يتضمن برنامج هذه النسخة الأولى من المهرجان الوطني للشعر الأمازيغي، فقرات متنوعة تضم محاضرات، قراءات شعرية، أنشطة فنية، و معارض تشكيلية متنوعة.

و ستعرف هذه النسخة مشاركة العديد من رواد الشعر القديم الذين سيلقون إصداهم في الساحة العمومية، الشيء الذي سيمكن من ربط التواصل المباشر بين الشاعر «أديبان» و جمهور المنطقة. وستعطي كذلك لرواد الشعر الحديث الفرصة لإبراز إبداعاتهم، و لغنايتهم المنطقة لعرض منتوجاتهم الفنية المختلفة.

كما سيشارك مجموعة من الباحثين والنقاد المتخصصين في الشعر الأمازيغي من خلال محاضرات، للوقوف على مكانة الشعر في المجتمع و دوره في بناء مجتمع حضاني متحرر.

• تازارات

قامت ساكنة تازارات بإقليم الحوز بتنظيم مسيرة احتجاجية منبها على الأقدام في اتجاه ولاية مراكش، احتجاجا على ما أطلقوا عليه الظلم والحيف الذي تعرضوا له من طرف ساكنة إحدى القرى المجاورة بمباركة من السلطات المحلية.

المحتجون الذين إنطلقوا في المسيرة الاحتجاجية باتجاه ولاية مراكش، صباح يوم الخميس 26 فبراير 2015، ردّوا شعارات تندد بسياسة الإقصاء والتهميش الذي لازمهم منذ عقود، كما صدحت حناجر المئات من الساكنة المحتجة، من شيوخ ونساء وأطفال، بشعارات تطالب السلطات المحلية بالكف عن مبركة التعدي على أراضيهم وممتلكاتهم. وكذا الظلم والحيف الذي لحقهم من طرف ساكنة إحدى القرى المجاورة، الساكنة طالبت السلطات المحلية بالتدخل لإنهاء مشكلهم والاستجابة لمطالبهم المتروكة على حد تعبيرهم.

المسيرة الاحتجاجية التي قادتها ساكنة تازارات، عرفت تطويق أمّني كبير من طرف قوات الدرك والقوات المساعدة، إلا أن الساكنة أصرت على المشي في اتجاه ولاية مراكش، لمطالبة المسؤولين بالتدخل لإنهاء وتسوية مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم، مستنكرين بشدة سياسة الامبالاة وصم الآذن الذي تتعامل بها السلطات المحلية مع مطالبهم.

الشكل الاحتجاجي الذي ضم العشرات من العائلات، والتي أقدمت على خطوة الاحتجاج في اتجاه الولاية، بعد أن نفذ صهرهم في الاستجابة لمطالبهم وتوفير الحماية لأرضهم وممتلكاتهم من طرف السلطات المحلية يقول أحد المحتجين «للعالم الأمازيغي».



السيناريست عبد الله المناني يفوز بالجائزة الوطنية حول السلامة الطرقية

والمهنية في مجال السلامة الطرقية للنظم من قبل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، ضمن المبادرات الهادفة إلى تشجيع جهود كافة الفاعلين المعنيين بالسلامة الطرقية في المغرب.

بالرباط حفل التتويج الذي حضره وزير النقل عزيز الرياح يوم الأربعاء 18 فبراير 2015 الملتزم مع اليوم الوطني للسلامة الطرقية.

هذا ويندرج حفل الإعلان عن الفائزين وتوزيع الجوائز الخاصة بالمسابقات الفنية والإبداعية

فاز السيناريست عبد الله المناني بالجائزة الوطنية في كتابة السيناريو حول موضوع "الوقاية من حوادث السير" المنظمة من طرف اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، صنف السيناريو الأمازيغي.

واحترض مسرح محمد الخامس

تفاجأ بالإصدار الجديد للبوابة الإلكترونية الخاصة بأخبار البرلمان المغربي بقرنتيه والنواب

المهتمون بالإنترنت الجديد للبوابة الإلكترونية الخاصة بأخبار البرلمان المغربي بقرنتيه والنواب

أربع لغات باستثناء الأمازيغية في الموقع الجديد للبرلمان

طوال سنوات، وأصدر موقعا إلكترونيا يضم كل لغات العالم ويستثنى الأمازيغية لغة أغلبية الشعب المغربي، رغم أن اللغات الأخرى أي العربية، الفرنسية، الإنجليزية والإسبانية لا تتوفر على قانون تنظيمي يفرض استعمالها، بل حتى إنها ليست لغات وطنية.

هذا وقد حاولت جريدة العالم الأمازيغي ربط الاتصال بالإستفسار حول سبب غياب اللغة الأمازيغية من البوابة الإلكترونية للبرلمان المغربي، فتلقت وعدوا بالجواب لكن دون أي رد.

✽ يونس لوكيلي

إشارة إشكال مرتبط بمدى جدية الحكومة في اعتماد الأمازيغية داخل المؤسسة التشريعية، واستغرب هؤلاء هذا التمييز من طرف مؤسسة تشريعية من هذا الوزن، التي من المفروض أنها تمثل المواطنين، خصوصا وأن الموقع تضمن لغات غير وطنية، وهو ضرب يعرض الحائط للهوية المغربية وللستور.

المستشارين يوم الإثنين 16 مارس 2015، حيث تضمن الموقع الجديد (<http://www.parlement.ma/>) أربع لغات وهي العربية، الفرنسية، الإنجليزية والإسبانية، باستثناء الأمازيغية التي نص الدستور على أنها لغة رسمية منذ حوالي أربع سنوات. هذه الواقعة التمييزية الجديدة حذت بالنشطاء والمهتمين بالأمازيغية إلى

طوارق أزواد يرفضون التوقيع على اتفاق للسلام مع مالي لتجاهله للحكم الذاتي

مشروع اتفاق السلام والمصالحة مع مالي، أصدرت منسقية الحركات الأمازيغية بيانها الختامي الذي أكدت فيه على أنها واعتبارا لما يلي:

اعتبارا للقرارين 2100 و 2164 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة المالية.

اعتبارا للبيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن مالي بتاريخ 6 فبراير 2015.

اعتبارا لاتفاق وغادوغو في 18 يونيو / حزيران 2013.

اعتبارا لخارطة الطريق الموقعة في الجزائر العاصمة بتاريخ: 24 يوليو 2014؛

نظمته منسقية الحركات الأمازيغية في الفترة من 12 إلى 15 مارس 2015 بكيال مشاروات واسعة مع آلاف المشاركين من أجل معرفة رأي الشعب الأمازيغي بخصوص مشروع اتفاق 25 فبراير 2015، الموقع بالأحرف الأولى بتاريخ 1 مارس 2015 من قبل الطرف المالي.

وأضافت ذات المنسقية أنه من خلال الإراء التي أعربت عنها مختلف طوائف أزواد يتبين أن مشروع الاتفاق المذكور لم يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية للطلعات للشروع للشعب الأمازيغي. وقد تم التعبير عن هذا الموقف على نطاق واسع قبل انعقاد الاجتماع من خلال المظاهرات التي تم تنظيمها في جميع أنحاء أزواد وفي جميعات اللاجئين.

وشدنت المنسقية الأمازيغية على أنها وبعد الأخذ في الاعتبار للآراء والمساهمات والتوصيات الصادرة عن مختلف مكونات الشعب، وأجهزة الحركات الأمازيغية بشأن مشروع الاتفاق، فإنها تؤكد من جديد التزامها الراسخ بمواصلة عملية السلام تحت رعاية الوساطة الدولية، كما تجدد التزامها باحترام التعهدات التي قطعتها مع المجتمع الدولي، واسميا وقفا إطلاق النار الموقع بتاريخ 23 مايو 2014 في الكار الموقع بتاريخ 25 فبراير 2015، واتفاق وقف إطلاق النار الموقع بتاريخ 13 يونيو 2014، وكذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في الجزائر بتاريخ 19 فبراير 2015.

كما أكدت ذات المنسقية استعدادها لتعزيز التعاون على المستوى الأمني مع القوات الدولية الموجودة في الميدان، واعتبرت أن الوثيقة التي قدمتها الوساطة تشكل أساسا جيدا للعمل يحتاج إلى تحسين من أجل المصلحة العليا للسلام.

وعليه، فإنها تطلب لقاء مع الوساطة والشركاء الدوليين من أجل مناقشة الخطوة القادمة من العملية.

إلى مناطقهم، وهو ما يرفضه السكان... ذات المتحدث أشار إلى أن المجتمع الدولي مارس على الأمازيغيين ضغوطا كبيرة للتحلي عن الاستقلال والاعتراف بسلامة الحوزة الترابية لدولة مالي، ولما استجابوا لذلك أوههم المجتمع الدولي بأن ما عدا ذلك سوف يتم حله، وعبر أغ عيسى عن ذهنية الأمازيغيين وخيبة أملهم بما ورد في مشروع وثيقة السلام والمصالحة مع مالي، وقال أن المجتمع الدولي منح حكومة مالي وحلفاءها الحرية الكاملة لفعل ما يريدون منذ اتفاق وغادوغو حتى اليوم.

أميري أغ عيسى أكد أن منسقية الحركات الأمازيغية سوف تشرع للجبهة الأمازيغية في المطالبة بوقف إطلاق النار، وكل حلقات مسار المفاوضات، والصعوبات التي يواجهونها، وكيف تأمر بعض أعضاء الوساطة ضد أزواد وضد منسقية الحركات الأمازيغية، وكون الاتفاق قد حاد عن المطالب الرئيسية للشعب الأمازيغي، ولم يسبق قبل لها، ولكن إذا قرر الشعب التوقيع فسوف توقع منسقية الحركات الأمازيغية حسب قول القيادي الأمازيغي.

جدير بالذكر أن طوارق أزواد نظمو عدا من المسيرات الاحتجاجية للتعبير عن رفضهم التوقيع على مشروع الاتفاق المينق من مسار الجزائر، وأتت تلك المسيرات قبل انعقاد اجتماع موسع لقيادة منسقية الحركات الأمازيغية السياسيين والعسكريين، والوجهاء وزعماء القبائل، وعلماء وكوادر أزواد في مدينة كيدال يوم الأربعاء 11 مارس 2015 للتشاور بشأن مشروع الاتفاق المقترح من قبل الوساطة الدولية بقيادة الجزائر.

ووصلت الوفود الأمازيغية من مختلف المناطق إلى مدينة كيدال حيث برز مع انعقاد الاجتماع، الذي سيدوم لثلاثة أيام وينظر أن يتمخض عن قرار نهائي يحظى بإجماع كل فئات وحركات طوارق أزواد بشأن الاتفاق المينق عن مسار الجزائر. وعقب الأيام التشاورية مع الشعب الأمازيغي التي عقدتها منسقية الحركات الأمازيغية بكيال في الفترة الممتدة ما بين 12 و 15 من شهر مارس 2015 حول

الوساطة الذي تقوده الجزائر. من جانب آخر أوضح القيادي في منسقية الحركات الأمازيغية، ورئيس لجنة السياسة والمؤسسات في وفد المنسقية في مسار الجزائر السيد أميري أغ عيسى أن الأسباب التي منعت الوفد الأمازيغي من التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق المقترح من الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، تعود لكون الاتفاق لا يتوافق مع المطالب الرئيسية للشعب الأمازيغي. وفي تصريحات نقلها موقع الحركة الوطنية لتحرير أزواد أكد أغ عيسى أنهم نحن لم يوقعوا على الاتفاق لسببين، أولهما كون المشروع لا يتوافق مع مطالبهم، حيث إن معظم هذه المطالب لم تتم الاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بخلق ظروف أمنية جديدة. وثانيا لأن لديهم قاعدة شعبية لا يمكنهم التوقيع بها من الأحوال على مثل هذه الوثيقة مع كل عيوبها دون الرجوع إليها.

وحول نقاط الاختلاف بين الأمازيغيين والحكومة المالية في مشروع اتفاق السلام والمصالحة أشار أميري أغ عيسى إلى كون أهمها يتمثل أساسا في الجانب المؤسسي والجوانب الأمنية، حيث إن «مالي قدمت للأمازيغيين نوعا من المركزية المشوهة، في حين أنهم «يناضلون من أجل أزواد في اتفاقات تصراست، والميثاق الوطني...» وقد اقترحوا أن يكون أزواد كيانا واحدا يضم جميع ولايات الشمال ولكن يبقى داخل مالي، وهو ما يرفضه مالي، وتريد أن تتعامل مع كل ولاية منفصلة، وفيما يتعلق بقضايا الدفاع والأمن فإن الاتفاق حسب أغ عيسى «يكسر عودة الجيش المالي

نية في عملية السلام. نظرا واعتبارا لذلك كله، فإن منسقية الحركات الأمازيغية جددت في بيانها التزامها بمواصلة مسار الجزائر بحسن نية، وقيامها بدورها كاملا في البحث عن حل شامل ونهائي، وأكدت التزامها بمواصلة جهودها لإعطاء كل الفرص لمسار الجزائر بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع وفقا لخارطة الطريق، وأكدت من جديد قناعتها بأن أي اتفاق غير مشترك مع الشعب يبقى فرص تطبيقه على أرض الواقع ضئيلة جدا، وطلبت من الوساطة باحترام اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة توقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق السلام بهدف مشاركته مع شعب أزواد في غضون فترة زمنية معقولة.

كما أكدت ذات المنسقية من جديد التزامها بالتوقيع على الاتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في 23 مايو 2014 بكيال، وإعلان وقف الأعمال العدائية الموقع في 24 يوليو 2014 في الجزائر، والمؤكد عليه في 19 فبراير 2015، ودعت الأطراف الأخرى في النزاع إلى القيام بالمثل.

وطمأننت منسقية الحركات الأمازيغية المجتمع الدولي (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) والدول الأعضاء في الوساطة (الجزائر بصفتها رئيس فوج الوساطة، وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد ونيجيريا)، بأن خطوتها تهدف إلى إخراج مسار الجزائر من أجل التوصل إلى اتفاق دائم.

هذا وبإستفتاء منسقية الحركات الأمازيغية التي تضم الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لتوحيد أزواد والحركة العربية للأزاد، فقد وقعت بقية الأطراف المالية المشاركة في الحوار من أجل تسوية الأزمة في منطقة أزواد شمال مالي بالجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق سلام ومصالحة تحت إشراف الوساطة الدولية.

وقد وقع على الوثيقة إلى جانب ممثل الحكومة المالية ممثلو الجماعات السياسية العسكرية لشمال مالي المشاركة في أرضية الجزائر وهي الحركة العربية للأزاد (المنشقة) والتنسيقية من أجل شعب الأزاد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وفريق

رفضت منسقية الحركات الأمازيغية التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وطلبت «مهلة لحشد المزيد من الدعم لهذا الموقف المؤسس» لاستعادة السلم نهائيا في أزواد ومالي.

جاء ذلك في الجولة الخامسة من المفاوضات التي عقدت بالجزائر نهاية الشهر الماضي، وشارك فيها ممثلي الحكومة المالية إلى جانب ست حركات سياسية-عسكرية معقدة لطوارق أزواد، و جرت المفاوضات تحت إشراف فريق وساطة دولي تتشرف عليه إلى جانب الجزائر كلا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر والكويت.

ونقلت وكالات إعلامية عن مسؤولين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن سبب رفضها التوقيع على الاتفاق يرجع لاحتفظها حول مضمونه، خاصة وأنه لا يتضمن كما تريد الحركة، حكما ذاتيا موسع للصلاحيات لأزواد، وإدراج هوية الطوارق وتضمينها للدستور، وإعطاء الأولوية للتنمية لأزواد وغير ذلك من مطالب الطوارق.

وفي بيان لمنسقية الحركات الأمازيغية حول الجولة الخامسة من مسار الجزائر، أعلنت المنسقية أنه نظرا للحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي، لإنهاء النزاع القائم بين أزواد ودولة مالي، ونظرا لدعمها لآلية عملية سلام تهدف إلى فضيل الحوار والتفاوض كوسيلة لحل هذا النزاع، وذلك منذ إعلان 4 ديسمبر 2012 في وغادوغو، واعتبارا للجهود المحدودة التي بذلتها الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، والتي أسفرت عن مشروع اتفاق السلام والمصالحة المينق عن الجولة الخامسة من مسار الجزائر، ونظرا لحق الشعب في معرفة أي التزام يتعلق بحياته ومستقبله والتشاور معه حول ذلك بالوسائل المناسبة، قبل اتخاذ أي قرار وفقا لخارطة الطريق الموقعة في 24 يوليو 2014.

ونظرا لأن منسقية الحركات الأمازيغية قامت بدراسة الاتفاق المذكور، وقدمت التعديلات التي تراها بشأنه إلى الوساطة من أجل أخذ اهتمامات الشعب الأمازيغي في الاعتبار.

واعتبارا لبيان مجلس الأمن الصادر في 6 فبراير 2015، والذي دعا الأطراف إلى وقف كافة الأعمال العدائية والإنخراط بحسن



رئيس البرلمان الجزائري يقترح أكاديمية للغة الأمازيغية

وزارة التربية تتعهد بعدم التسامح مع التراجع

من المحافظة السامية للأمازيغية يوم الثلاثاء 24 فبراير بمقر المجلس أن الثقافة الأمازيغية «تمثل بأصالتها عامل دعم وترسيخ للوحدة الوطنية»، حسب ما أفاد به بيان للفرقة السفلى للبرلمان الجزائري.

وحسب المصدر ذاته فقد أكد ولد خليفة خلال هذا اللقاء الذي جرى «في جو ودي وصريح» أن الثقافة الأمازيغية «تمثل بأصالتها عامل دعم وترسيخ للوحدة الوطنية بالنظر إلى القيم الجامعة التي تمتلكها»، داعيا في نفس السياق إلى «تخليص مسألة الهوية من التجاذبات السياسية».

وأشار رئيس المجلس الشعبي الجزائري بالجهود التي تبذلها المحافظة السامية لترقية الأمازيغية وتعميمها عبر ولايات الجزائر وبين كل فئات المجتمع، معتبرا أن إلحاق المحافظة برئاسة الجمهورية «يبرز النية الحقيقية للدولة في فتح المجال أمام الأمازيغية».

وبالمناسبة حث ولد خليفة أعضاء الوفد على «ضرورة التفكير في إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تساهم مستقبلا في توحيد كل اللهجات وذلك بالاستعانة بمختصين في علم اللسانيات وعلم الاجتماع».

للإشارة فإن الوفد الزائر قد ضم حسب ما نقلته وكالة أنباء الجزائر كلا من الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية سي هاشمي عصاد بالإضافة إلى أعضاء يمثلون ولايات الجزائر ضمنها تلمنست، غرداية، بشار، تبسة، بجاية وتيزي وزو.

أكدت وزيرة التربية الوطنية الجزائرية نورية بن غريوط يوم السبت 21 فبراير بالجزائر العاصمة على ضرورة تجنيد كل الموارد البشرية من أجل تعميم تعليم اللغة الأمازيغية «بشكل تدريجي».

جاء ذلك خلال لقاء صحفي على هامش التوقيع على بروتوكول اتفاق بين وزارة التربية والمحافظة السامية للأمازيغية، ونقلت وكالة أنباء الجزائر عن بن غريوط قولها أنه «لا بد من تجنيد كل الموارد البشرية من خلال التحسيس وتقييم برنامج البحث الذي يجب أن يرافق هدفا الرامي إلى التوجه تدريجيا نحو تعميم تعليم اللغة الأمازيغية».

وأضافت الوزيرة «نحن لم نسر في هذا الاتجاه» مشيرة إلى «وجود تراجع طفيف لا يمكن التسامح بشأنه».

وأكدت بن غريوط وفق ذات المصدر أن داترنية الوزارية لن تتدخل أي جهد «حتى تحظى اللغة الأمازيغية بالمكانة التي تليق بها في التربية الوطنية الجزائرية».

ومن جهة أخرى تأسف الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية عصاد سي هاشمي ل «التراجع المحسوس» لتعليم الأمازيغية في بعض ولايات الجزائر مركزا على ضرورة «تقييم هذا الملف والتكفل به من أجل تأكيد البعد الوطني لتعليم اللغة الأمازيغية».

من جانب آخر أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري محمد العربي ولد خليفة لدى استقباله لوفد

غرداية: التجمع العالمي الأمازيغي لليونسكو «تدمير أثار الموصل يماثل ما حدث لأثار أمازيغ المزاب



بإتلاف العديد من المعالم التاريخية والمقامات والمباني ونشوا المقابر، فيما اعتبره استراتيجية لتلمس الموروث الثقافي والحضاري لشعب أمازيغ المزاب بتواطؤ من مختلف الأجهزة الأمنية أثناء الأحداث، وأكد سكوتي خضير لليونسكو أن عددا من المعالم التي تم تدميرها لم يتم التقاط صور لها لحد الساعة ولم تبدي السلطات المحلية ولا المركزية أي نية ترميمها.

وطالب سكوتي خضير مندوب الجزائر للجنة العالمية الأمازيغية في رسالته من اليونسكو

من غرداية بمنطقة المزاب وجهه سكوتي خضير مندوب التجمع العالمي الأمازيغية بالجزائر رسالة إلى المدير العام لليونسكو، إيرينا بوكوفا، أشار فيها إلى أن الصور والفيديوهات التي شاهدها العالم عبر الفضائيات لما حدث لمتحف الموصل وكذا المواقع الأثرية في منطقة نينوى، أثارت الاستمزاز وكان دليلا على مدى وحشية الإرهابيين وما يكون من حقد إزاء حضارات تعلم منها الإنسان الحديث.

وأضاف خضير أن ما حدث بالموصل يذكر بما حدث في سهل واد مزاب بولاية غرداية جنوب الجزائر في 2013 و 2014، لأثار لأمازيغيين المحمية والمصنفة ضمن التراث العالمي منذ ديسمبر من سنة 1982 من طرف اليونسكو.

مندوب التجمع العالمي الأمازيغية بالجزائر أكد مدير اليونسكو أن مجموعة ممن وصفهم بالإرهابيين قاموا

الباحثة والناشطة الأمازيغية زينة أيت ياسين «للعالم الأمازيغي» : أرفض اختزال الاحتفال بالمرأة في يوم واحد

حاورها - مننصر إترى



بشكل خاص؟؟

*** أولا المرأة الأمازيغية فيما مضى كانت تتمتع بجميع حقوقها، والتاريخ رغم أنه كتب بأيادي غير نزيهة إلا أنه حفظ لنا أسماء أمازيغيات كملكة "ديبيا"، وزينب النازية، وكثرة الأورابية، وغيرهن، اللواتي أبدعن في مجالات متعددة، كتنسيخ دوايب السلطة، والأدب ومجالات أخرى. لكن للأسف تراجع مكانة المرأة الأمازيغية وشأنها في ذلك شأن المرأة المغربية التي تعتبر ضحية مجتمع ذكوري، إسلامي يرى المرأة آلة للتكاثر، وحداثته يرى المرأة سلعة لجلب الثروة.

وبين هذا التباين وذاك،

وجب تحية المرأة القروية

التي تجهل الفصل التاسع عشر، تجهل المناصفة، تجهل تقنين

الإجهاض، لكنها بالمقابل امرأة منتجة بطبيعتها، ومجدة وكادحة

للاستئصال للباس، وصلت إلى المساواة مع الرجل منذ ولادتها، ليس

في الحقوق بل في الواجبات، هذه المرأة هي من تستحق التكريم، هي

من تستحق التشجيع لأنها توفق ووفقت بين عملها خارج البيت

وبين تربية أبنائها والاهتمام بأسرتها.

وباعتباري أسكن في العالم القروي، وكفالة جموعية، وناشطة

أمازيغية، لا يمكنني إلا أن أتفاعل بمستقبل المرأة القروية، لأنها

ورغم عدم ولوجها للمدرسة إلا أنها واعية بما تفعل، وهذا ما لأمسته

واتضح لي جليا، من خلال نضال القرب الذي نمارسه، وأعيش

وسط النساء القويات المجات، وحاليا تحاول خلق مشاريع مدررة

للدخل، تساعد المرأة القروية على أن يكون لها مدخل قار، ونحاول

توعيتها في جميع المجالات، عكس بعض الجمعيات الورقية التي لا

تطفو على السطح إلا في الثامن من مارس.

العنف بشتى أنواعه، إضافة إلى ذلك استطاعت المرأة المغربية الوصول إلى مراكز القرار، كما لا ننكر تقلص نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات. قد يعتبر البعض هذه المكاسب بسيطة لكنني أعتبرها مهمة، ويجب تمثيها والاشتغال عليها.

فيما يخص ما المطلوب تحقيقه؟؟ إن كنا حقا نسعى إلى مجتمع متماسك يحترم إلى منظومة أخلاقية معينة، فعلينا أولا ألا نسوق لقضية المرأة على أساس أنها في حرب مع الرجل، فالنساء شقائق الرجال، وكلا الجنسين يكملان بعضهما البعض، وغير مسموح الترويج لفكرة انتصار جنس على آخر. بل على الرجل الوقوف إلى جانب رفيقة دربه، ويؤمن مجهوداتها داخل وخارج البيت، وأن يكون لها السند في الصراء والضراء.

يجب على الرجل أيضا احترام المرأة باعتبارها إنسان، بغض الطرف عن القرابة الدموية المحتملة بينهما، وإن تحققت هذه المكاسب رغم بساطتها، أعتقد أننا في الطريق الصحيح.

يجب أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار الساعات الطوال التي تقضيها المرأة في أعباء البيت، والاعتناء بأسرتها، فمثلا عندما يكون لدينا منصب شاغرا، لا يعقل أن نطلب في المرأة نفس المعايير التي نطلبها في الرجل، فكيف لإمرأة تقضي أزيد من خمس ساعات يوميا في أعباء البيت أن يكون لها نفس المستوى من التحصيل العلمي الذي لدى الرجل؟؟

لكن في ذات الوقت لست أتفق مع بعض المطالب والتي تسعى إلى مساواة المرأة بالرجل في كل شيء، ليس فقط في الحقوق والواجبات، بل في كل ما جعلته الطبيعة مختلفا بين الجنسين، حيث نجد مطالب غريبة كالمطالبة بتقاضي راتب شهري على الأعباء المنزلية، وأعتقد أن هكذا مطالب مفروغة من محتواها الإنساني، والعاطفي، وستؤدي بالأسرة إلى التفكك، لأن هناك أمور غريزية في المرأة وتغيب في الرجل، كالاعتناء بالأبناء، والقيام بالأشغال المنزلية، ومعظم النساء وأنا من بينهن، يشرفني أن لعب هذا الدور، ليس لأنني مجبرة على القيام بذلك بل لكوني استمعت وأجد ظالتي في تلك الأمور، وبالنسبة لبعض الحداثين الذين يساندون هذا الطرح، فهم يتبنون خطابا مزدوجا، زيجاتهم ربات بيوت، لا يرافقهن في خرجاتهم لنصرة المرأة، ورغم ذلك ويكبل وقاحة بطاليون بالمناصفة والمساواة، وهم من تنطبق عليهم الآية الكريمة: "... تأمرن الناس بالبر وتسنن أنفسكم..."

* أين وصل ملف المرأة الأمازيغية في المغرب بصفة عامة والمرأة القروية

* كناشطة أمازيغية ومهتمة، أود منك إذا أمكن أن تعطيني إرتسامتك حول اليوم الأممي للمرأة الأمازيغية؟؟

*** قبل البدء أود أولا أن أشكر جريدة العالم الأمازيغي على اهتمامها بقضايا المرأة عموما، والأمازيغية خاصة، كما أشج ذات الجريدة على جرأتها، واستقلاليتها من حيث تناول الخبر، عكس مجموعة من المنابر ومن ينادي بالأمزيغية للألسف، والتي تخدم أجندة معينة أكثر مما تخدم قضيتنا العادلة.

كما أهني نساء العالم باللغة الأمازيغية بعيدهن الأممي:

Taffugla tamggazt i temvart g umadal marra, azul amvnas i temttut tamazight, ar as n ssetir ad trar izerfan ns, d yan

شخصيا لدي موقف من الثامن من مارس، وأرفض اختزال الاحتفال بالمرأة في يوم واحد، نضال المرأة طيلة السنة ونهمشها، نعنفها، لا نحترمها، ... ولا نتذكرها إلا في هذا اليوم، رقص على أحزانها ونعني جراحها، ونحتفل بإهمالها، وعندما تنتهي هذه المناسبة تعود أراجاجنا، ونمارس عليها ما كنا نقوم به من ذي قبل. غير مقبول أن نعتبر موضوع المرأة ترف، ننظر إلىه فقط عندما ننتهي من جميع المواضيع، ونؤثت بها المشهد الإعلامي والسياسي، فقط لنحسن صورتنا أمام المجتمع الدولي.

الاحتفال بالمرأة يجب أن يدخل في صلب الروتين اليومي، لأن المرأة هي المجتمع، تلد نصفه، وتربي النصف الآخر، ومن دونها لا تطاق الحياة، وما دمننا نقرر بذلك، فعلينا أن نبوها المكانة التي تستحق، وأن نعيد لها حقوقها المنزوعة كما فعل أجدادنا الأمازيغ قبل آلاف السنين، وكما فعل الإسلام كذلك.

وبالمقابل لا أنكر ما للثامن مارس من رمزية، فهو مناسبة لاستعراض ما تحققت من مكاسب، والوقوف على مكانم الخلل، ومناسبة لتسمع النساء صوتهن للجهات المعنية حتى تمتعهن بيزيد من الحقوق المشروعة.

* في نظرك ماذا تحقق للمرأة وما المطلوب تحقيقه؟

*** حتى لا نكون أناس عديمين، فوضعية المرأة في المغرب أحسن بكثير مما كانت عليه من قبل، وأحسن بكثير مقارنة مع نظيرتها في الشرق، والخليج، وهناك مكاسب عديدة تحسب للجمعيات النسائية، كرفع سن الزواج إلى الثامن عشرة سنة، وكذا تجريم

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تساند النساء في مسيرتهن نحو المساواة

تهدد المسارات الحقوقية، وتكرس الخطابات التي تكسر دونية النساء.

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، وهي تجدد التأكيد على هذه المواقف فإنها تذكر بأنها، تعتبر هذه القضايا، من صميم مجال اشتغالها، وخاصة تلك المرتبطة بقطاع الصحافة والإعلام، وفي إطار نضالها من أجل المساواة والمناصفة ورفع الظلم والحيث والتمييز ضد الصحافيات وكافة العاملات في القطاع.

وتدعو في هذا الصدد إلى انخراط كل وسائل الإعلام والاتصال، إلى التصدي للخطاب الذي يحط من كرامة النساء، والذي يهدف إلى محاولة التراجع على كل المكتسبات التي تحققت، كما تحت النقابة على العمل لتقديم صورة متوازنة وممنصفة عن النساء وقضاياهن، لأنها قضايا المجتمع برمتها، وعدم استغلال هذه الصورة في الإثارة الرخيصة أو تكريس الدونية والمفاهيم الرجعية، كما تعتبر أن شعار تحسين صورة المرأة في الإعلام، لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للتضييق على حرية التعبير وحرية الفكر أو وسيلة لترويج أيديولوجية ماضوية منغلقة.

اعتبرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، حسب بيان توصلنا بنسخة منه، نفسها جزءا لا يتجزأ من كل المنظمات النسائية والحقوقية والنقابية والسياسية، التي تناضل من أجل المساواة ورفع كافة أشكال الظلم والحيث الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والتربوي، ضد النساء، ومن أجل الاعتراف الفعلي بمكانة المرأة في المجتمع وفي المجال السياسي والشأن العام، في إطار نهج ثقافي وسياسي وحقوقية شامل، يستند مرجعيته من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان ومن نضالات وتضحيات النساء في المغرب وفي العالم.

واعتبرت أن "مسيرة" انتفاث المساواة والديمقراطية، هي مسيرة احتجاجا على كل أشكال الميز والإقصاء والعنف المسلط على النساء، ومن أجل المطالبة بتفعيل المساواة والحقوق الإنسانية للنساء، وتكريس مبادئها في كل المجالات، وفضح المحاولات المتكررة لفرملة الدينامية الدستورية التي أطلقتها بلادنا، والتخفيف بمناورات أوساط سياسية تتوخى تعطيل هذه الدينامية، وفرض اختيارات تراجعية

منظمة تاماينوت تطالب باعتماد الأعراف الأمازيغية كمصدر أساسي للتشريع لصيانة حقوق المرأة الأمازيغية

تليق بالمعارك التي خاضتها الحركة النسائية عبر العالم من أجل التحرر. وأشارت منظمة تاماينوت، في بيانها، أنه ومنذ تأسيسها خريف 1978، تدعو دائما إلى اعتماد الأعراف الأمازيغية كمصدر أساسي للتشريع خصوصا وأنها اعترفت بحقوق المرأة الأمازيغية كاملة، إضافة إلى القوانين الدولية التي تطورت وتلاءمت مع مطالب الحركة النسائية عبر العالم.

وأضاف ذات البيان أن السياسة العامة للبلاذ في موضوع حقوق الإنسان عموما وقضية المرأة خصوصا تميزت بالكثير من التسلط وإعمال المقاربة البوليسية والأمني ضد كل تحركات المناضلات والمناضلين، وغیر قليل من القفور وتغليب العقلية الذكورية التي ترتب عنها آثار جد سلبية عملت على فرملة وكبح رياح التغيير والتطور. نفس المقاومة السلبية يعيشها المغرب في ظل الحكومة الجديدة التي لا تزال تعيش معها إيقاع التراجعات والتجاوزات في كل المجالات اقتصادية واجتماعية أو سياسية أو حقوقية كانت.

أكدت منظمة تاماينوت، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، على الإستمرار في مسيرتها النضالية الحقوقية دفاعا عن كرامة وحقوق ومطالب المرأة الأمازيغية بالمغرب وشمال إفريقيا عموما كما تحددتها التشريعات الأمازيغية وتضمنها القوانين الدولية.

وعبرت عن مساندتها لكل أشكال الاحتجاج السلمي السامي والراقي للحركة النسائية بالمغرب ومسيرة الغضب النسائي التي نظمت بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وذلك يوم الثامن مارس الحالي.

وتقدمت المنظمة بأحر تهانيتها لكل النساء الأمازيغيات رموز المقاومة ومدارس النضال وعبرهن كل نساء العالم وتمنت لهن المزيد من العطاء والصمود في إطار مسيرة إقرار كل الحقوق.

واحتفاء باليوم العالمي للمرأة قامت تاماينوت بمرافعات حقوقية للضغط على الحكومة المغربية لإقرار المناصفة والإنترام بمقتضيات الدستور المعدل سنة 2011، ونضالات ميدانية

بالتزامن مع الإحتفال بعيد المرأة سيدة أمازيغية حامل تنقل على متن جرافة



هذه المشاهد التي لا تزال في مغرب القرن الواحد والعشرون. مغرب التنمية البشرية، وفك العزلة عن العالم القروي، متسائلين في السباق ذاته عن مال الوعود التي أعلن عنها وزير الصحة المغربي بتخصيص مروحيات خاصة لتلك هذه الحالات المستعجلة. قبل أن يضيف أحدهم بهتكم بأنها ربما تحولت المروحيات إلى "تراكسات".

حري بالذكر أن سيدة أمازيغية إسمها "فاظمة همو" قد فارقت الحياة قبل أيام بجبال أزيلال، بعد أزيد من أربعة ساعات من حملها من طرف أبناء "الدوار" فوق نعش وسط الثلوج محاولة منهم لإصالحها للمستشفى الميداني الموجود في جماعة وايزغت، بسبب تدهور صحتها بعد أسبوعين فقط على وضعها لمولدها، إلا أن حالتها الصحية المتدهورة لم تسعفها في البقاء فوق هذه الأرض، فماتت فوق النعش ليحولها أبناء القرية إلى الروضة بدل من المستشفى.

عشية الإحتفال باليوم العالمي للمرأة، والذي يتزامن مع الثامن من مارس من كل سنة، تتألق رواد مواقع التواصل الإجتماعي، ما أطلقوا عليه "فضيحة" لامرأة أمازيغية حاملة، وهي تنقل إلى صلتها إلى سيارة الإسعاف، قبل أن تنقل إلى المستشفى. ويظهر في الفيديو المتداول على نطاق واسع، سيدة حامل وهي ممتدة على متن الحافلة الأمامية لجرافة "تراكس"، والتي قطعت بها مسافة وسط الثلوج، التي لا تزال تهاصر قرى ودواوير إميليش، قبل أن تصل بها إلى الطريق الرئيسية حيث كانت سيارة الإسعاف في انتظارها.

خلف الفيديو أو الفضيحة كما سماها متداوله في المواقع الإجتماعية، حالة من الإستنكار، والإستهجان، والتنديد، يمثل

نساء سلايات يحتجن أمام وزارة الداخلية في يوم المرأة العالمي

* منتصر إيري



أولاد سبيط المتواجدة بأحواز عامر بوقنابل سلا. في تصريح لجريدة "العالم الأمازيغي" بأنهم اختاروا احتجاج أمام وزارة الداخلية "لأن هذه الأخيرة متورطة في تفويت الأراضي بواسطة النواب لوبيات العقار وإقصاء النساء والشباب وتمييزهم وعدم إدراجهم في لوائح ذوي الحقوق". وأوضح المتحدث بأن "تحركاتهم بدأت منذ أن حطت شركات العقار عيونها على أراضيها سنة 2007، ونحن نحتج إلا أنه ليس هناك استجابة ملموسة أو فعلية لمطالبنا، مؤكداً، أنه في بداية تحركاتهم تعرضوا لما أسماه القمع والاعتقالات والضرب في عدة مناطق، كما اعتقل مجموعة من السلايين وسجنوا من 6 إلى 7 أشهر. وأضاف بدومة أنهم قاموا بمراسلة وزارة الداخلية أكثر من مرة لعزل النواب السلايين "المزورين" فيها جميع إعضاء ذوي الحقوق، إلا أنهم لم يتوصلوا بأي رد ولا إجابات رغم أن الخروقات واضحة في هذا الشأن. حسب تعبير بدومة في حديثه مع "العالم الأمازيغي".

حديثها مع "العالم الأمازيغي" بأنهن يحتجن ضد النواب الذين يرغبون في تفويت أراضيهم بدون تعويض ودون أي حق، وأضافت "هذه البلاد التي كبرنا ونعيش فيها ونأكل ونشرب منها وأغلب الناس في الجماعة السلاية في الجماعة الأرض هي مصدر رزقهم الوحيد في المنطقة وإذا فقدوا هذه الأرض سيشرذمون لأنه ليس لهم مورد عيش آخر". متسائلة عن جدوى مطالبة النواب السلايين المغضوب عليهم من النساء بطاقة التعريف الوطنية بحجة أنهم سيدفعون لهم التعويضات، وإسترسلت المتحدث، "نحن لم نفوت أي أرض حتى نقبض التعويضات" قبل أن تعود وتقول بإستعجاب، "أصلاً أين هي الأرض التي وافقنا على بيعها حتى نعوض عليها نحن لا نريد أي راتب ولا نريد أن نفوت أراضيها التي نعيش منها". وفي رد على سؤال الجريدة عن رسالتهم بمناسبة اليوم الأممي للمرأة، قالت فدواح، "يقولون أن المرأة متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات فنحن لنا أراضي فيها ثلاثة أشطر دفعوا للرجال التعويضات في حين أقيمت النساء لماذا أقيمت المرأة؟ ليس للمرأة الحق في التعويض مثل الرجل فلماذا المرأة السلاية مفضية والرجل فقط هو المستفيد؟ تتساءل متحدثة.

من جانبه قال محمد بدومة عن الجماعة السلاية

منتخبة مع استحضار العنصر النسوي. إلا أن وزارة الداخلية تنسّر وتحمي نواب غير شرعيين وتمنع عن عزلهم. كما طالبت السلايات والسلايون بإفادة لجنة تقصي الحقائق برلمانية، للكشف عن كافة الخروقات، من بينها تلك التي توافدت فيها وزارة الداخلية مع النواب المذكورين. من أجل تفويت أراضي الجموع السلاية، كما جددوا المطالبة بعزلهم و استبدالهم بهيئة ثنائية يمثل فيها العنصر النسوي. سعيدة السكات، إحدى النساء السلايات قالت في تصريح خاص "للعالم الأمازيغي" بأن السلايين في جماعة اولاد اسباطة، جماعة بوقنابل، مقصيين مشردين وأضافات بأن "حقوق الإنسان نسمع بها فقط ولا نعيشها"، و زادت "نحن نفوت أراضينا دون أن نستفيد واليوم يتم هدم المنازل فوق رؤوسنا وتصدر السلطة في حقنا حكم الإفرار دون الإستفادة لا بالنسبة للشباب، ولا بالنسبة للنساء، نحن أناس مهمشون وحقوق المرأة ما هو إلا كذب وإفترار، ما زال ليس لدينا حقوق في المغرب نحن نسمع بها فقط"، وأضافت بصرحة شاحبة "ليس هناك حق للمرأة ولا حتى للشباب الذي في عمره 30 سنة يقولون لنا الذي لا يمكن متوجها لا يستفيد، وهذا لا يعقل في ظل هذا الدستور وهذا الحكم الذي يقول أن الشاب الغير المتزوج لا يستفيد" متسائلة بقلق "نريد أن نعرف من هذا الدستور الذي يقول أن الشاب الغير المتزوج لا يستفيد، الشاب 30 أو 40 سنة وليس له الحق في الإستفادة من أرضه؟ مضيفة بأنهن وأنهم عازمون على النضال والاحتجاج حتى تحقيق مطالبهم المتشروعة على حد تعبيرها. على نوال سعيدة السكات صارت الشابة السلاية السعيدة فدواح، إذ قالت هي الأخرى في

حج العشرات من النساء السلايات من منطقة أولاد سبيط، والحشنة، والمناطق المجاورة لها بنواحي سسلا، إلى الرباط صباح اليوم الأحد 8 مارس 2015، للإحتجاج على أسموه بإقصاء النساء والشباب من الإستفادة من أراضيهم وتفويتها للوبيات العقار، وذلك بالتزامن مع الإحتفال باليوم العالمي للمرأة، الذي يقام من 8 مارس من كل سنة. السلايات اللاتي نظمن وقفة إحتجاجية أمام مقر مجلس الوصاية بحي الرياض. رددن شعارات تطالب بإبصارفهن من جراء ما أسموه سرفت أرضهن وممتلكاتهن ونهبها بدون وجه حق، شأنها شأن الرجل، وأضافن في شعارات قوية صدحت بها خارجهن بأن النساء السلايات محرومات من أبسط حقوقهن إلا وهي الإستفادة من حقهن في أراضي الموروثة من أجدادهن، مرددين بقوة شعارات من قبيل "الأراضي فوتوها والنساء قصبتوهن". "السلايات جاء وقتك نوض دوي على حقك" و "المجلس البلادي وشفار الأراضي" وغيرها من الشعارات الغاضبة التي رددتها في الساحة المقابلة لبنى وزارة الداخلية ملحقة الوصاية المكلفة بأراضي الجموع بحي الرياض. وطالبت السلايات والسلايون، بعزل ثلاثة نواب من جماعة أولاد اسبيط، تم تنصيبهم من طرف وزارة الداخلية زورا، بتوكيل من 12 فرد من عائلاتهم وأشخاص آخرون لا ينتمون للجماعة السلاية المذكورة على حد زعمهم. وأوضح المحتجون أن وزارة الداخلية والمؤسسات المعنية توصلت بمجموعة من المراسلات والعرائض بها إعضاء ذوي الحقوق بعزل النواب المذكورين و استبدالهم بهيئة ثنائية

دور الجمعيات النسائية في النهوض بالمرأة الريفية بالدریوش



عن الدور الذي تقوم به كجمعية نسائية حقوقية، في دعت في الأخير لضرورة تظافر الجهود بين الجمعيات النسائية للحصول على نتائج أفضل. وأضافت السيدة "نورة لمربي" وفي مداخلتها الثالثة، والثانية لها في هذا اللقاء، أن للمرأة حقوقا وواجبات يجب أن لا تتنازل عنها، وأشدت كذلك بأهمية الأدوار التي تقوم بها الجمعيات في تحسين حقوق المرأة وواجباتها اتجاه المجتمع. وخلال هذا اللقاء عرضت السيدة "جميلة لعيش" ممثلة عن "جمعية بسمه" وممطرة بـ "جمعية الريف للتنمية المستدامة" تجربتها ونموذجها النضالي داخل الجمعية، وقبيل انتهاء المداخلات تم فتح باب النقاش الذي تم من خلاله تبادل الخبرات بين الناشطات في مجال حقوق المرأة. وفي نهاية هذا اللقاء التواصلي، تم توزيع الشواهد التقديرية على الجمعيات المشاركة وممثلاتها من الأطقم، كما تخللت فقرات نهاية اللقاء التواصلي خلافا فنيا من أناشيد ومسرحيات قدمتها منخرطات ومسفيدات من الجمعيات.

* يونس لوكيلي

مهرجان تانيرت يكرم فعاليات نسائية

أسدل الستار، على فعاليات النسخة السادسة لمهرجان تانيرت، بتكريم فعاليات نسائية سوسية لما قدمن في مجال تخصصهن، فقد حظي بتكريم المهرجان كل من الدكتورة الأخصائية في مرض السكري والصحة الإنجابية "هند العبيدي"، والناشطة الجموعية "فاطمة إيدار" ورئيسة الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة فرع الدشرة، والفنانة "كرينة تمايورت" التي تعتبر من المواهب الشابة الأمازيغية الصاعدة، فضلا عن تكريم رائدة العمل الجموعي على الصعيد الجهوي "الأستاذة محمودة إدويش" مؤسسة ورئيسة جمعية أم البليين والمنسقة السابقة لمنظمة أرض البشر. كما عرفت فعاليات هذه الدورة التي نظمتها جمعية إكروماعي للتنمية والتعاون، بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عدد من الفقرات الفنية والثقافية منها، تنظيم ورشاش، تناول حول "العمل التعاوني" حيث أثارت طرق تأسيس وإحداث الجمعيات وكذا التعاونيات مع الاطلاع على تجارب ناجحة في المجال، أما الورشة الثانية فنصورت حول الصحة الإنجابية للمرأة، حيث عرفت هذه الأخيرة

حضور مكثف لعدد من الفاعلات الجمعويات وعدد من النساء المهتمات بالموضوع، فضلا عن تنظيم معرض للمنتوجات والإبداعات الفنية السوسية بمشاركة عدد من جمعيات والتي بلغت 16 جمعية على صعيد إقليم إنزكان آيت ملول. وفي هذا الإطار صرح "عبد الله الكركاكي" نائب رئيس جمعية إكروماعي، أن الغرض من هذه المبادرة هو ترسيخ ثقافة العرفان وإبراز خصوصية وأدوار بعض النساء في المجتمع السوسي، لاسيما اللواتي نجحن في إعطاء قيمة مضافة له، مؤكداً على أن الجمعية تعمل على إصدار كتاب حول تجارب نسائية ناجحة في مجالات مختلفة، والذي سري النور خلال مطلع السنة المقبلة. الجدير بالذكر أن مهرجان تانيرت يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مشاركة المرأة السوسية في تدبير الشأن المحلي والجهوي خاصة، وفي الحقوق السياسية عامة، وإشراك المرأة في التنمية البشرية باعتبارها مكون وعنصر لا غنى عنه في مسار التنمية. فضلا على أن المهرجان يسعى إلى تسليط الضوء على إنجازات ونضالات وإبداعات المرأة السوسية.

المرأة الإيميزرية أربعة سنوات من الإحتجاج

للمرة الرابعة على التوالي، اختارت نساء إيميزر بالجنوب الشرقي، الإحتفال بطريقتهن الخاصة بـ "يوم المرأة العالمي"، إذ نظمن مسيرة إحتجاجية جابت جبل "البان" صباح اليوم الأحد 8 مارس الجاري، مرددين شعارات تندد بسياسة صم الأذن وغض الطرف، التي تنتهجها الدولة المغربية إزاء حقوقهن وحقوق ساكنة إيميزر التي لا تزال في الإعتصام المفتوح منذ ما يزيد عن أربع سنوات. النساء الإيميزريات اللاتي دخلن في الإعتصام المفتوح، منذ اليوم الأول، قررن الإحتجاج على الأوضاع الكارثية التي تعيش فيها الساكنة المحلية، في يوم المرأة العالمي، للفت الإنتباه لأوضاع المعيشية القاسية، وقسوة الظروف التي يعيش فيها المعتصمون المطالبون بالإستفادة من ثرواتهم المحلية. هذه المسيرة النسوية، عثرت من خلالها الإيميزريات عن استنكارهن لغياب أي مقاربة حقوقية في التعامل مع قضية إيميزر العالدة على حد وصفهن، كما تزدن بما أسموه "الممارسات العنيفة التي تنتهجها السلطات العمومية والإدارات المتواطئة في محاولة للإلتفاف على ملف إيميزر الحقوقية"، و طالبن في بإطلاق سراح أبنائهن المسجونين ظلما، ضحايا المحاضر المزورة، ورفع كل أشكال المقاربة الأمنية على إيميزر". حري بالذكر أن ساكنة إيميزر دخلت في الإعتصام المفتوح الذي تخوضه فوق جبال "البان" منذ صيف 2011، للمطالبة بالإستفادة من ثرواتها المعدنية والطبيعية، التي تستخرجها شركة معادن إيميزر لكن دون جدوى إلى حد كتابة هذه السطور.

جمعية الصداقة المغربية الروسية تكرم نجمة طاي طاي



أو الأمازيغية لن تتراح أو تفرح بأي مكسب من المكسبات حتى ترجع المرأة أختنا، أختنا الموجودة في مخيمات الإحتجاج بتندوف وحين عدوتهن لأرض الوطن آنذاك يمكننا الحديث عن سعادة المرأة المغربية.

طاي، " هذا التكريم يجعلني أقول مرة أخرى أنني يجب أن أقدم عطاء أكثر وأزيد من مجهوداتي لأن هذا التكريم يحفزني ويعطيني القوة"، ولكنني تضيف الوزيرة السابقة "أريد أن أقول للمرأة، بأن 8 مارس عيد اليوم العالمي للمرأة، بأن المرأة المغربية قطعت ووصلت عدة أشواط ولكن ما زالت الطريق طويلة وتتحمل فيها الأحزاب والحكومة والمجتمع المدني المسؤولية حتى تطبق مقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأردفت حديثها مع "الجريدة" قائلة: طبعاً المرأة لا تستطيع أن تعيش من دون الرجل والرجل كذلك لا يستطيع أن يعيش من دون المرأة. الرجل هو أخونا، أبونا وهو زوجنا، والمرأة كذلك هي أمنا، هي بنتنا وهي أختنا. المغرب هي مسؤولية الرجل والمرأة أي مسؤولية الأسرة المغربية بصفة عامة. وختمت طاي طاي حديثها مع "العالم الأمازيغي" بالقول بأن المرأة المغربية

الرباط - منتصر إيري قامت كلا من جمعية تنمية الصداقة المغربية الروسية، والجمعية المغربية لخريجي الجامعات والمعاهد السوفيتية سابقا، بتعاون مع المركز الثقافي الروسي وجمعية منتدى الشباب بالرباط، بتنظيم حفل بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وذلك مساء يوم الأربعاء 11 مارس 2015، بهبه المسرح الوطني محمد الخامس بالرباط كرمت من خلاله الوزيرة السابقة نجمة طاي طاي، هذا واعتبرت الوزيرة السابقة والرئيسة الحالية لجمعية "لقاءات" نجمة طاي طاي، في تصريح خصت به "العالم الأمازيغي" أنها تهدي تكريمها من طرف جمعية تنمية الصداقة المغربية الروسية والمركز الثقافي الروسي، والفاصلين، لجميع النساء الأمازيغيات وجميع النساء المغربيات سواء داخل المغرب أو خارجه. وأضافت طاي

وأخر القرن الثالث عشر ق.م. أخرى
بشير نصب هيلوغريفي إلى أن والإس

جيل جديد من الخدمات البنكية



«ساعات إستقبال بنكي
تتأقلم مع توقيتي»



وكالاتكم تتطور لخدمتكم بشكل أفضل

يطور BMCE Bank شبكة وكالاته ليقترّب منكم أكثر. إستفيدوا اليوم من جيل جديد من الخدمات البنكية لتسهيل حياتكم اليومية : ساعات إستقبال ممتدة، مجانية العمولات بين الوكالات، فضاءات الخدمات البنكية الحرة، والبنك عن بعد لإجراء عملياتكم البنكية 24 ساعة/7 أيام. للمزيد من المعلومات، اتصلوا بالرقم 080 100 8100.

080 100 8100

www.bmcebank.ma

140 محج الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

BMCE BANK

عالمنا ثروتنا الأولى

